
الدكتور محمد البهى
تهافت
الفكر المادى التاريخى
بين النظر والتطبيق
الناشر : مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية ـ القاهرة
تليفون ٩٣٧٤٧٠

هـذا الكتاب

- كيف أن « **التقدمية** » التى صاح بها « كارل ماركس » فى القرن التاسع عشر أصبحت فى القرن العشرين : « **رجعية** » لا يحتملها التطور البشرى . ؟

- كيف أن الوجه الذى صبغه « كارل ماركس » بإشارات الإنسانية ، كشف القناع عن زيفه ، وأبان أنه يعبر عن اللاإنسانية ، وهو ملطخ بدماء البشرية فى السفك ، والإرهاب ، والتعذيب . ؟

- كيف أن « **العدالة الاجتماعية** » فى فلسفة « كارل ماركس » أضحت شعاراً للخداع فى سبيل تكوين الطبقة الجديدة من الأثرياء ، وهى طبقة الحزب وأهل الثقة . ؟ ؟

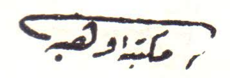
- كيف أن مبدأ « **النقيض** » و « **نقيضه** » أو مبدأ — الدياليكت — فى مجال الاقتصاد والمجتمع يؤدى — فى نظر ماركس — إلى حتمية سقوط طبقة الإقطاع ورجال الصناعة من أصحاب رأس المال ، يؤدى حتما كذلك إلى سقوط المجتمع العمالى إن قام ولو على سفك الدماء ؛ وكذلك إن ساندته ديكتاتورية الفرد . ؟

- كيف أن « **البلشفية** » — تؤدى إلى التسلط والتحكم ، وإلى زيادة الفقر والحرمان للفقراء والمحرومين . ؟

- وهذا الكتاب « **تهافت الفكر المادى التاريخى** » يجيب على هذه الأسئلة . ويفضح الألفاظ البراقة التى استخدمها « ماركس » وغيره . . ويبين أن « النظرة إلى الحرية الفردية ، دعوة إلى إفناء الفرد فى المجتمع » . .

- **ومؤلف الكتاب** — غنى عن التعريف — بماضيه الطويل ، ومؤلفاته العديدة — فى الكفاح للفكرة الإسلامية. أمام موجة الإلحاد والملحدين والمستعمرين والمبشرين. وخاض أعنف المعارك الفكرية — فى أحلك الظروف — وخرج منها منتصراً للفكرة الإسلامية — التى يعيش لها . . ومكنه من ذلك ثقافته الأزهرية الأصيلة وثقافته الغربية الواعية . .

- ويسر « مكتبة وهبة » أن تقوم بنشر هذا الكتاب ليكون إحدى الدعائم فى صد « الإفكار المستوردة » والغريبة عن الفكر الإسلامى الأصـيل . .



الدكتور محمد البهى

تهافت
الفكر المادى التاريخى
بين النظر والتطبيق

الناشر
مكتبة وهبة
١٤ شارع الجمهورية - عابدين
تليفون ٩٣٧٤٧٠

الطبعـة الثالثة

شوال سنة ١٣٩٥ هـ ـ أكتوبر سنة ١٩٧٥ م

مطبعة التقدم

٤٤ شارع الهواردي بالمنيرة ـ القاهرة

تليفون ٩٤١٤٢١

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة الطبعة الثالثة

فى تقديم هذه الطبعة الثالثة نؤثر أن ننقل رأى ذلك السياسى العالمى العجوز ، ذائع الصيت « ونستون تشرشل » منذ أربعين عاماً فى « الثورة الماركسية » . وهو ذلك السياسى الذى تحالف فى الحرب العالمية الثانية مع « الشيطان » ضد نظام الحكم الاشتراكى الوطنى فى ألمانيا . وقد كان نظاماً يعادى « اليهودية العالمية » التى تتستر وراء النظامين اللذين يسودان العالم الآن : النظام الرأسمالى ، والآخر الشيوعى .

يقـــول :

- الشيوعية ليست مذهباً : إنها خطة لحملة عسكرية .
- والشيوعى ليس هو الذى يحمل بعض الآراء المعينة ، إنما هو ذلك المدرب صاحب المهارة العالية فى الوسائل المدروسة ــ دراسة جيدة ــ لتنفيذ آرائه ، والحمل عليها . والتحليل للغضب والثورة درس فى كل مرحلة وفى كل جانب . كما درس كتاب التخريب المعد للإطاحة بكل مؤسسة قائمة . وطريقة التنفيذ ، كالإيمان جزء من العقيدة ذاتها .
- فأولا : المبادىء المحترمة فى الوقت من : الحرية ، والديمقراطية ، تكون موضع توسل ودعوات لتتخذ ماجأ للنظام الوضيع (وهو نظام الحكم الشيوعى) .
- والخطابة الحرة ، والحق فى الاجتماع العام ، وكل صورة من صور الدعاية السياسية القانونية ، والحق الدستورى هى : للعرض والادعاء .
- وكل تحالف مع حركة شعبية يفكر فى الجنوح به نحو « اليسار » .
- وإنشاء حكم معتدل فى حريته أو فى اشتراكيته هو الحجر الأول للحكم ، إذ ما يكاد يقوم هذا الحكم حتى يطاح به .
- والآلام والفاقة الناتجة عن الخلل والأخطاء يجب أن تستغل :

- والاصطدامات — إن كان من الممكن أن يصحبها سفك الدماء — ترتب بين العملاء للحكومة الجديدة والشعب العامل . والأبطال يصنعون . والموقف المخزى للحكام يجب أن يقلب إلى منفعة وربح . والدعاية السلمية يمكن أن تكون غطاء للبغضاء والكراهية التى لم يعلن عنها من قبل بين الناس .
- وليس هناك إيمان يحتاج إلى الوفاء به مع غير الشيوعيين . وكل عمل خير ، أو توفيق ، أو تساهل ، أو تسامح ، فى جانب الحكومات أو فى جانب رجال السياسة . يستغل وينتفع به لتخريبهم ، وإفقارهم وتدميرهم .
- وبعد ذلك : إذا أصبح الوقت ناضجاً ، واللحظة مواتية (لتنفيذ المخطط الثورى الماركسى) ، يجب أن تستخدم كل صورة من صور العنف القاتل : من انقلاب للعامة .. إلى الاغتيال الخاص فى غير تحديد ، وفى غير وخز للضمير .
- والحصن يجب أن يقتحم تحت شعار الحرية والديمقراطية ، وفى الحال تقع جميع أجهزة القوة فى أيدى الإخوة (الماركسيين) . وكل معارضة ، وكل الآراء المضادة يجب أن تخمد وتباد عن طريق الموت .
- والديمقراطية ليست إلا وسيلة لتستخدم ، كى تحطم بعد ذلك .
- والحرية ليست إلا أمراً عاطفياً عديم القيمة كلية ؛ لعالم المنطق .
- والحكم المطلق للكهانة (فيما مضى) التى اختارت نفسها طبقاً للمعتقدات التعبدية التى عرفت وحفظت بالتكرار .. هذا الحكم يجب أن يفرض (ثانية عن طريق الثورة الماركسية) على الإنسانية إلى الأبد ، بدون تلطيف أو تخفيف .
- وكل هذا الذى يوجد فى الكتب الأولية العامة ، وكتب بالدم كذلك فى التاريخ لبعض الأمم القوية : هو هدف للشيوعى ولإيمانه .
- ولكى نحذر مقدماً من هذا الخطر يجب أن نكون سابقين فى التسلح(١) .

* * *

---

(١) مجلة المختار عدد فبراير سنة ١٩٧١ ص : ١٩٥ — ١٩٦ .
Winsoton Churshill On Revolution Reader's Digest.

وفى تقديم هذه الطبعة أيضاً نسجل: أن الجهاز السياسى للدعوة الماركسية فى كل مجتمع اشتراكى بين المجتمعات العربية والإسلامية — بعد أن تمكن فيها — له حساسية هيستيرية خاصة ضد ما يكتب نقداً للماركسية باسم الإسلام فعندما صدر هذا الكتيب : « تهافت الفكر المادى التاريخى » فى يناير سنة ١٩٧٠ ، تمثلت هذه الحساسية فى الحظر الفورى لدخوله إلى عواصم المجتمعات اليسارية فى البلاد العربية ، وفى منع نشره كذلك عن طريق وسائل النشر المحلية ، وفى تتبع حظره ونشره حتى الآن ، عن طريق الأجهزة السرية للمباحث وأمن الدولة . مما يدل على أن الفكر الماركسى فى ذاته لا يقبل أن يسلط عليه ضوء النقد العلمى ، وهو يعمل فى هذه المجتمعات الآن — وفى هذه اللحظات — على أن يعيش أفراد المجتمع — رهم مغلوبون على أمرهم ، ومكرهون على معايشته فى نفاق — فى دوامة الصراع الذاتى من أجل لقمة العيش وحدها ، غير قادرين على استرداد حريتهم الفكرية فى إعادة تقييمه ، أو فى تعديل خطوطه ولو تعديلا هامشياً ، فضلا عن استطاعتهم التخلص منه والرجوع إلى إسلامهم . ومما يدل أيضاً على حرص القائمين على أمر هذه الدعوة الماركسية فى هذه المجتمعات اليسارية العربية : على أن يواصلوا خداع أنفسهم بالحماس لها ؛ طالما يصيبهم بسببها جاه ، وتصل إليهم منفعة مادية ، وإن لم يؤمنوا بها .

والله ولى التوفيق .

محمد البهى

مصر الجديدة : ذو القعدة ١٣٩٥ هـ
أكتـــــوبر ١٩٧٥ م

مقـــدمة

الطبعـــة الأولى

● فى عالمنا العربى الإسلامى اليوم تحاول الوثنية المادية فى قوة أن تدفع بالفكر المادى التاريخى — وهو الفكر الماركسى اللينينى أو الفكر البلشفى الشيوعى أو الاشتراكى — إلى الشباب العربى والمسلم باعتباره فكراً تقدمياً ، وفكراً علمياً ، وفكراً إنسانياً ، وديناً يبشر بجنة الغد على أرض البلاد العربية والإسلامية فى حاضر حياتهم ، تلك الجنة التى وعد بها الإسلام المؤمنين فى الآخـــرة .

تدفع فى بلادنا العربية بعض الصحف ، والدوريات ، والرسائل ، والكتب ، ومحطات الإرسال المسموعة والمرئية ، باستمرار ، وفى غير انقطاع ، وفى غير ملل مما تكتب أو ترسل — وإن كان مكرراً وممجوجاً — بالفكر الماركسى البلشفى باسم الثورة العربية المعاصرة ، ولا تخجل بنسبته إلى العرب أو إلى المسلمين على أنه أصيل لبعض منهم ، وهو منقول وغريب فى نشأته وتطوره وتطبيقه عن البيئة العربية والإسلامية ، وهو فى الوقت نفسه مغلول ومفلس ومتهافت فى بيئته الأصيلة . ولكن تروجه قراصنة الحكم فى القرن العشرين ، وعصابات العضلات ، وعباد الوثن المادى ، والحاقدون على قوة المسلمين فى دينهم ، وتكامل اقتصادهم ، ومركز بلادهم فى عالم الإنسان على هذه الأرض ، وحضارتهم التى يتميزون فيها بالطابع الإنسانى والروحى وبالسبق والاستمرار فيها .

● وهذه الرسالة — تهافت الفكر المادى التاريخى — التى نقدم لها تكشف فى إيجاز عن طريق المنهج الموضوعى ، والتقدم العلمى فى التطبيق الصناعى عن :

١ — مدى تخلف الفكر الماركسى اللينينى ، وعمله فى تجميد الفكر البشرى عن متابعة التطور الصناعى والعلمى منذ بداية قرننا العشرين .

٢ — ومدى إفلاسه فى تحقيق ما يسمى بالعدالة الاجتماعية فى المجتمع الاشتراكى .

٣ — ومدى بعده عن إيجاد مجتمع إنسانى عديم الطبقات .

٤ — وأخيراً عن مدى نفاذه فى الاحتفاظ بالسلطة عن طريق استخدام الإرهاب والتعذيب والتجويع والتشريد والإذلال والمهانة .

وتكشف : أنه يدعى « التقدمية » ولا صلة له بالتقدم فى إنسانية الإنسان ، ولا بالتقدم كذلك فى التيكنولوجى والتطبيق الصناعى .

وأنه يدعى « العدالة الاجتماعية » و « الحرية الاجتماعية » و « القيادة الجماعية » وهو يحقق الظلم بين أفراد المجتمع ، ويسلب الحرية فى العمل والتفكير ، ويقوم لا على ديكتاتورية البروليتاريا ، بل على ديكتاتورية الفرد ، والحزب ، والأيديولوجية .

ويدعى أنه يحقق المجتمع الإنسانى اللاطبقى ، وهو يخلق طبقة بدل طبقة ، وينقل السيادة من مجموعة إلى أخرى ، ويبقى على عبودية الإنسان بعد أن يستضعف ، ويدفع بالنفاق والانتهازية والمنفعية إلى أن تعتبر كصفقات للقيادة ، وبالديماغوجية والكذب والاختلاق إلى أن تكون القوت اليومى للعامة .

ويحارب الدين فى قداسته ، والكنيسة فى تمجيدها للمسيح ، والبابوية فى عصمتها . وهو يضفى على الماركسية اللينينية قداسة الدين ، ويرى فى الحزب الشيوعى تجسيداً لأمينه العام ، وأن الأمانة العامة للحزب عصمة تفرض الطاعة فى غير نزاع ولا نقد أو تعليق .

إنه ينادى بالفكر « المفتوح » وهو يمنع فى غير رحمة ولا هوادة أن يطل المجتمع الماركسى على الفكر الإنسانى الآخر غير الماركسى ، عن أى طريق : من الصحف أو الكتب أو محطات الإرسال . إنه يضع مجتمعه فى سجن مظلم تحت الأرض ، ويحاول أن يقنعه بالتوهم أو التصور أنه يعيش فى السماء التى لا قيود على الحركة ولا على المتعة فيها . وفى الوقت نفسه يتهم القرآن « بالخرافة » ، وهو الذى سجل النقد الذى وجه من الله تعالى لرسوله عليه الصلاة والسلام فى غير آية ، كما سجل اتهامات المعارضين له ووصفهم

إياه بالسحر والجنون والكذب ، وغير ذلك . . مما من شأنه أن يعرضه لقلة الشأن فى الإنسانية . أىّ الأمرين إذن هو خرافة ؟ أهو ذاك الذى يطلب القداسة والعصمة لزعيم الحزب ، أم هذا الذى يبقى على إنسانية رسوله فى مستواها فى الحكم والرأى ؟ ! .

يصف الإسلام — كدين — بأنه مخدر ، ويصف نفسه « بالعلمى » بينما يطلب القرآن من رسول الله عليه الصلاة والسلام أن يعلن فى صراحة مدوية وباقية قوله تعالى :

« قل لا أقول لكم عندى خزائن الله
ولا أعلم الغيب
ولا أقول لكم إنى ملك » (١) . فينفى كل أسباب الخداع فى الدعوة إلى دينه من الوعود : بوفرة المال ، أو بتأمين المستقبل عن طريق العلم بما يأتى به الغد القريب أو البعيد ، ومن ادعاء التميز عن مستوى الإنسان لشخصه مما يحقق له التبعية فضلا عن القداسة .

... فى حين تعد الماركسية — فى خداع سافر — « بغد أفضل » لمجتمعها ، والغد لا يأتى إلا بزيادة الفقر والحرمان ، بحيث أصبح المجتمع الماركسى مجتمع : « المساكين » الذين لا يستطيعون بحال ما أن يغطوا احتياجاتهم إلى الخدمات ، بعد نقص أجورهم عن أن تفى بها . هم لا يستطيعون تغطية هذه الاحتياجات بسبب ملكية الدولة لمصادر الإنتاج جميعها ثم بسبب الإبقاء فى تطبيق النظام الماركسى فى الحكم على جعل « العمل سلعة » تخضع لقانون العرض والطلب . وعرض العمل من أفراد المجتمع الماركسى أكثر من حاجة الدولة إلى العمل . ومن أجل ذلك بقى أجر العامل منخفضاً بحيث لا يفى بما يحتاجه ، كما كان فى عهد الرق والعبودية فى ظل النظام الرأسمالى أو فى ظل الأرستقراطية القيصرية أو الملكية .

أىّ الطرفين هو مخدر ؟ وأىّ الطرفين هو علمى الآن ؟ أهذا الذى يحول

---

(١) الأنعـام ٥٠ .

دون إغراء التابعين بالوعود ؟ أم ذاك الذى يكيل الوعود جزافاً ويستمر فيها ، رغم الواقع المرير الذى يأتى به الغد مؤكداً كذب هذه الوعود فى غير ريب ؟!

وقد ضرب القرآن الكريم مثلا يمكن أن يضرب لذلك الذى يعيش فى مجتمع ماركسى لينينى ، والآخر الذى يؤمن بالإسلام : رسالة الله إذ يقول :

« وضرب الله مثلا رجلين
أحدهما أبكم
لا يقدر على شىء وهو كل على مولاه أينما يوجهه لا يأت بخير ،
هل يستوى هو ومن يأمر بالعدل وهو على صراط مستقيم »(١) .

... أليس الفرد فى المجتمع الماركسى البلشفى أو الشيوعى والاشتراكى أبكم لا يستطيع النقد ولا التعبير عن الرأى فى حرية ؟ .

... وأليس هو مجمد الطاقات ؟ أو أليس هو متواكلا لا يسخر قدرته بحيث يبدو كأنه عاجز ؟ .

... وأليس هو كَلاًّ وعبئاً حينئذ على الدولة التى هى ربته وسيدته؟.

... وأليس هو لا يأت بخير أينما يوجه ، لأنه غير حر وغير صاحب مشيئة ، ومكره إكراهاً مباشراً أو غير مباشر على ما يوجه إليه من عمل ؟!.

... وأليس المؤمن بالله الذى ساد بإيمانه على شهوته وهواه يملك العدل لنفسه وغيره قولا وأمراً وفعلا وتنفيذاً ؟ .

... وأليست سيادته على هواه بعيداً عن اتجاهه فى الصراط السوى ، وهو صراط الهداية إلى الإنسانية فى تقديرها وتفكيرها وسلوكها ؟ .

صدق الله العظيم .

وألهم شبابنا التوفيق والتميز بين الضلال والحق ، والخداع واليقين .

الدكتور محمد البهى

مصر الجديدة فى : شوال سنة ١٣٨٩هـ .
يناير سنة ١٩٧٠م .

---

(١) النحـل : ٧٦

خرافة الفكر المادى :

الفكر المادى التاريخى ، تعود أهميته فى وقتنا المعاصر إلى فلسفة كارل ماركس التى أسس عليها « حتمياته » فى التغيير الاجتماعى . وكذلك « التبشير » بالحكومة العمالية العالمية ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ، وبالمجتمع الإنسانى عديم الطبقات ، وبالدولة التى لا تعرف « رجل الشرطة » والبوليس .

وتعود فلسفته إلى الفكر المادى التاريخى ؛ لأنها تستخدم تاريخ المجتمع البشرى – كما يدعى – فى علاقة هذا المجتمع بالاقتصاد فيه (المادة) ، وتقنن تبعاً لذلك قوانين اجتماعية تخضع لها المجتمع فى مستقبله وتطوره .
وتستخلص من علاقة المجتمع بالاقتصاد أو بالمادة .

- أن الاقتصاد – أو المادة – هو العامل المحرك والأصيل للمجتمع فى تغييره .
- وللأفراد فى تطورهم الفعلى .
- وفى التأثير فى مجرى حياتهم .
- وتأخذ من أحداث التاريخ فى ماضيه دليلا على هذا الربط بين التغيير الاجتماعى والوضع الاقتصادى ، ومصدراً أيضاً للتنبؤ – أو للحتمية كما يذكر ماركس – بما سيكون عليه المجتمع الإنسانى فى غده ، تبعاً للتغيير الاقتصادى .

فطالما كان هناك فى الماضى مجتمع يملك مصادر الثروة فيه شخص واحد ، هو الملك المطلق ، ثم تحوله إلى ملاك عديدين هم أصحاب الإقطاع فى الأراضى الزراعية الذين يكوّنون مجتمع الإقطاع ، ثم تحول مجتمع هؤلاء إلى مجتمع أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة ... فلا بد أن يتحول مجتمع أصحاب رؤوس الأموال أو المجتمع الرأسمالى إلى مجتمع آخر يغايره تماماً ، وهو مجتمع عمال الصناعات .

إذ السبب فى تحول المجتمع هو مبدأ « النقيض » أى وجود « تناقض » بين الشىء ونقيضه ، وهذا يدعو حتماً إلى انتقال هذا الشىء إلى نقيضه .

... فمجتمع الملك المطلق كان ومعه نقيضه : وهو الآخرون الذين لا يملكون شيئاً مما يملك ، فتحول إلى مجتمع هؤلاء الآخرين المعدمين بسبب العداء بين النقيضين والصراع بين الطرفين .

... ومجتمع الإقطاع الزراعى كان ومعه ضده : وهو المستأجرون للأراضى ولا يملكونها ، فتحول إلى مجتمع هؤلاء المستأجرين ، بعد أن انتقل أولئكم إلى تأسيس المجتمع الصناعى أو الرأسمالى . والتحول من الإقطاعيين إلى المستأجرين كان بفعل « النقيض » وعن طريق الصراع بين طرفيه .

... ومجتمع الرأسمالية موجود الآن ومعه ضده وهو : عمال المصانع والمؤسسات المالية . ولابد أن يتحول من أولئكم إلى هؤلاء بفعل « النقيض » والصراع بين طرفيه كذلك .

ولكن ماذا تنتهى إليه فلسفة ماركس فى هذا « التنبؤ » — أو فى هذه الحتمية — لو خرج التقابل بين أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة وعمال المصانع ، على أن يكون تقابل « نقيض » ؟ وخرجت العلاقة بين الطرفين من أصحاب المصانع والعمال عن أن تكون علاقة « صراع » ؟ وذلك بفضل الرعايات الاجتماعية العديدة التى توفرها الصناعة فى القرن العشرين لعمال المصانع ، بحيث يكاد يصبح الوضع بين الطرفين مشاركة ومقاسمة فى الملك والأرباح ؟ .

وأيضاً ماذا تنتهى إليه فلسفة ماركس فى هذا « التنبؤ » — أو فى هذه الحتمية — لو خفت الحاجة بفضل التقدم التكنولوجى فى القرن العشرين إلى العامل اليدوى فى الصناعة ، بحيث لا يصبح هذا العامل طرفاً فى «نقيض» أو شبه نقيض ؟ .

هل يتحتم عندئذ أن يبشر المستقبل ؟ .

وبحكومة عمالية (يدوية) عالمية ؟ .

وبديكتاتورية الطبقة العاملة ؟ .

أم أن الأمر يصبح عندئذ أمر « البرجوازيين » والمثقفين ، وليس أمر العمال على الإطلاق ؟ .

* * *

الدّعْوة إلى «التقدّمِيّة»

رجوع بالتطور التكنولوجي والاجتماعي إلى القرن التاسع عشر

وضع المجتمع الصناعي فى القرن التاسع عشر

تكدس المال فى أيدى قلة من الأفراد :

لكى نفهم فلسفة ماركس وصديقه إنجلز – وكذلك من بعدهما لينين – يجب أن نرسم الإطار للمجتمع الأوربى فى دول غرب أوربا ؛ لأن هذه الدول كانت صاحبة المجتمع الصناعى وذات التقدم العلمى فى ذلك الوقت ، بينما شرق أوربا بما فيه روسيا القيصرية كانت دولا متخلفة تعيش على الإنتاج الزراعى وحده بالوسيلة البدائية .

أما دول آسيا وإفريقيا فكانت تقريباً كلها بلاداً مستعمرة ، وجه المجتمع الصناعى الغربى ما فيها من إمكانيات وطاقات فى الثروة الاقتصادية ، وفى القوة البشرية لصالح الصناعة الأوربية كمصادر للخامات الأولية ، وكأسواق لاستهلاك المصنوعات الغربية .

وكان يقوم توجيه المجتمع الصناعى الغربى – بدفع من أصحاب المصانع ، وأصحاب رؤوس الأموال المستثمرة فى التجارة ؛ لهذه البلاد لكى تبقى مستعمرات للصناعة الأوربية – على السلطة العسكرية التى تباشر سياسة هذه البلاد ، وعلى التخطيط والتنفيذ لمشروعات فى جوانب الحياة لسكانها ، تلحقها بالتبعية لأوربا الغربية .

والتقدم فى الصناعة الغربية – بجانب الإصلاح الدينى – كان السبب الرئيسى فى الاستعمار الأوربى لإفريقيا وآسيا ؛ كما كان تخلف روسيا(١)

(١) أمر « لينين » باحتلال بلاد القوقاز ، وتحويلها إلى اتحاد بروسيا ، ضمن ما يسمى بالاتحاد السوفييتى – أى اتحاد القوى العاملة الثلاثة ، : العمال والفلاحون والجنود – وهى البلاد الإسلامية التى تقع شمال آسيا وفى الجنوب من حدود البلاد التى ضمت إلى روسيا القيصرية قبل ذلك ، وهى بلاد القرم من بلاد المسلمين على البحر الأسود ، وبلاد القوقاز هى بلاد البترول والمعادن ، بينما القرم بلاد الغلال والحاصلات الزراعية .

القيصرية — وليس تعففها أو تخلقها بخلق المستوى الفاضل فى المسيحية — هو الذى أقعدها وجعلها عاجزة عن الإسهام فى الاستعمار الإفريقى والآسيوى على نحو دول شرق أوربا فى البلقان . ومع ذلك اشتبكت فى حروب مع تركيا واستولت على بلاد القرم . ثم بعد الثورة الحمراء استولت روسيا البلشفية فى سنة ١٩٢٢ على بقية بلاد القوقاز .

وعن طريق هذا الاستعمار أقيم جسر بين بلاد المجتمع الصناعى — أو الثورة الصناعية — وبين بلاد إفريقيا وآسيا ، تنقل عبره من إفريقيا وآسيا إلى أوربا الغربية ثروة المواد الخام ، والمجهود البشرى الشاق فى استنفاده للطاقات الإنسانية ، والرخيص فى تقييمه وتكلفته ، وهو مجهود المواطنين فى هاتين القارتين لإنتاج هذه المواد وإعدادها للشحن والنقل .

وعلى امتداد سنوات الاستعمار الغربى لإفريقيا وآسيا — ومعظم بلاد القارتين للمسلمين — تكدست ثروة القارتين الاقتصادية فى أوربا ، بينما شغل فراغها فيهما الفقر والحرمان والمرض ؛ بجانب أمية التخلف عن الحضارة الماضى فيهما ؛ وعن وعى النهضة الأوربية وأهدافها . وكانت هناك فجوة بين أوربا من جانب ، وبين القارتين الإفريقية والآسيوية من جانب آخر ؛ وهى فجوة الرخاء الاقتصادى من جانب ؛ والشقاء من جانب آخر فى سبيل لقمة العيش ، كما كانت فجوة الوعى السياسى من جانب ، والتخلف فى إدراك المجتمع وأهدافه من جانب آخر .

وعندما نقل اقتصاد القارتين إلى أوربا . . تكدس فى — واقع الأمر — فى أيدى رجال الصناعة فى البلاد الغربية فيها ، وكذلك فى أيدى رجال المال والتجارة الذين توسعوا فى الأعمال التجارية والمالية ، وزادت ثرواتهم عن طريق الوساطة فى الصناعة سواء فى تجارة مصنوعاتها وجلب المواد الخام إليها ، أو فى الإقراض لتوسيع المصانع وزيادة قدرتها على الإنتاج .

ورجال الصناعة فى البلاد الغربية كلما زادت ثرواتهم كلما قل عددهم عن طريق المنافسة فيما بينهم ، والعامل القوى فى المنافسة :

- زيادة كمية الإنتاج ،
- مع جودة النوع ؛
- ورخص تكلفة المصنع .

ودخول « الآلة » فى عهد ما يسمى بالثورة الصناعية – منذ نهاية القرن الثامن عشر فى إنجلترا أولا ، ثم فى بقية أوربا الغربية بعد ذلك – جعل منافسة العمل اليدوى فى الصناعة – كالمغازل اليدوية – وحرف النجارة والحدادة التى تقوم على المجهود اليدوى معدومة تماماً ، وشل الإنتاج اليدوى فى مواجهة الطاقة الكبيرة لمصنع الآلة ، وتحول العمال اليدويون – وقد كانوا ملاكاً فى مصانعهم الصغيرة من قبل – إلى أجراء لدى أصحاب الصناعة الآلية الكبيرة .

وفيما بين المصانع الآلية كان المصنع الكبير فيها بطاقته الواسعة فى الإنتاج أقل تكلفة منه فى المصنع الأصغر ، ولذا لم يستطع المصنع الآلى الصغير أن يستمر طويلا فى مواجهة المصنع الكبير ، وآثر صاحبه بسبب قوة المنافسة وضررها عليه أن ينضم إلى المصنع الكبير ويدخل فى حمايته ؛ وتكوّنت بذلك الشركات المساهمة الكبيرة .

وهكذا أيضاً بين الشركات المساهمة الكبيرة كانت المنافسة فى رخص تكلفة الإنتاج . ولكن هذه المرة ليست عن طريق كثرة الإنتاج – بجانب جودته – ولكن عن طريق تخفيف التكلفة خارج المصنع : سواء فى شراء المواد الخام ، أو فى تسويق مصنوعات المصنع فى الأسواق المحلية أو الخارجية. والعامل الأساسى الآن فى التكلفة هو :

- النقـــل ؛
- وضمان عدم التلف للسلع ،
- وفائدة القروض التى يقترضها المصنع أو الوسيط بين المصنع والأسواق ، وهو التاجر .

فكلما كانت أجور النقل ، وفائدة القرض أقل ، وكلما كان الخطر

الناشىء عن تلف السلع المصنعة أو الخام فى نطاق ضيق أو منعدماً تماماً . . . كلما كانت التكلفة أقل ، وبالتالى كلما كانت المنافسة أقوى للصناعة التى قلّت تكلفتها عن هذا الطريق .

ولأجل التضييق فى نفقات التكلفة فى الصناعة وزيادة قدرتها تبعاً لذلك على المنافسة ، اتحدت بعض الشركات الصناعية المساهمة واندمجت فى بعضها ، وكوّنت لها شركات مالية يقتطع رأس مالها من أرباح الصناعة ، على أن تباشر خدمات النقل أو التأمين على السلع ، أو القروض لتسويقها .

وأصبحت هذه الشركات داخل إطار الصناعة . ثم فى تطور العمل فيها أصبحت نوعية ، وتقوم بخدمات لغير المساهمين فيها : فأصبح منها البنوك ، وشركات التأمين ، وشركات السكك الحديدية والسفن والبريد ووسائل النقل الأخرى .

والشركات الصناعية التى أصبحت خدماتها الخارجية ذاتية : من نقل وتأمين ، وقروض ، طغت فى منافستها على بعض الشركات الأخرى ، وعظم أثرها فى الإنتاج وفى الأسواق المحلية رفيما رراء البحار . والبعض منها امتد نفوذه إلى « الاحتكار » : إما فى نوع من الإنتاج أو فى تجارة سلعة معينة من سلع المواد الأولية ، أو فى بعض الخدمات الخاصة كالنقل والتأمين .

وتبعاً لهذا التركز : أصبح رأس مال الصناعة — ويتبعه غالباً رأس مال التجارة ، ورأس مال الخدمات المالية — فى يد قلة من أصحاب رؤوس الأموال . وبالتالى تجمعت لديهم الأرباح الواسعة من استعمار القارتين الإفريقية والآسيوية ، وتسخير المواطنين فيهما فى خدمة الصناعة الأوربية الغربية .

وأصبح هناك فى أوربا الغربية — ثراء فاحش يتصرف فيه عدد قليل من الأثرياء .

كما نشأت حضارة غربية مادية فى المدن والمرافق التى تساعد الإنسان الأوربى — صاحب الثراء — على الاستمتاع بالحياة المادية فى صورها المختلفة .

ازديـاد فقـر الملايين وحرمانهـم :

وعند هذه القلة من أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة الغربية وقف مد الثراء الفاحش ، سواء أكان من الأرباح المباشرة أو غير المباشرة ، كما وقف عليها الاستمتاع بترف الحياة المادية .

وكلما قوى تيار هذا المد للثروة البشرية — إذ ذاك — فى اتجاهه للتكدس تحت أقدام هذه القلة فى عددها من أصحاب رؤوس الأموال الصناعية ، كلما زاد نفوذها فى السياسة الدولية وفى توجيه الفكر والتعليم ، وكلما ازداد من عداهم فاقة وحرماناً . وضعفاً فى رعاية صحتهم وأحوالهم الاجتماعية .

وكان عمال المصانع أقرب الآخرين ، ممن عدا أصحاب رؤوس الأموال ، إلى الإحساس بالوضع المزدوج المتناقض الناشىء عن تكدس الأرباح فى أيدى قلة من الأفراد . وهو :

- وضع الثراء الواسع والترف الذى هو العبث بعينه فى جانب . .
- والحرمان وفقد الرعاية الاجتماعية والاعتبار البشرى فى جانب آخر

وكانوا فى حرمانهم وضيق عيشهم وقلة الاكتراث بشأنهم — مع ما لهم من مجهود يذكر ولا ينكر فى أرباح المصانع المباشرة وغير المباشرة — يرون الدنيا فى بهجتها لدى أصحاب المصانع ، ويتطلعون إلى المال وهو يسيل بين أيديهم ، دون أن يحركهم الضمير للضيق والإهمال والشقاء عند غيرهم .

ولا شك أن طبيعة الإنسان مهما استسلمت فإنها تملك من « الحقد » وهى فى ضعفها ما يمكن أن يهز القوى الذى يقهرها على قبول الضعف والضيم . وبالأخص إذا كان صاحب هذه الطبيعة يوماً من الأيام فى « منزلة مماثلة » لمن يحمله اليوم على الذل والهوان .

فقد كان هؤلاء العمال الجيل الأول من أجيال الثورة الصناعية فى الكثير الغالب من « الحرفيين » و « المهنيين » فى الصناعة من مرحلتها الأولى قبل الثورة الصناعية الذين يملكون مصانع صغيرة ، وكانت الأجيال التالية لهم تمثل أبناءهم وأحفادهم الذين كانوا على علم بماضى آبائهم وأجدادهم

من جانب ، وعلى علم كذلك بحاضر هؤلاء الأثرياء القلة ، وكيف اقتنوا الثروات وحبسوها عن غيرهم .

والطبيعة البشرية إذا حقدت ، وساند حقدها الاعتماد على العضلات فى العمل كانت أقرب إلى الانفجار والثورة من أية طبيعة أخرى تجد فى عملها العقلى متنفساً للحقد إذا ضغط عليها يوماً ما :

(ا) كانت الأمية تسود عمال المصانع .

(ب) وكانت عضلاتهم هى السبيل إلى العمـــل .

(جـ) وكانت أجورهم أقـل بكثير من حاجـة أسرهم .

(د) وكانت المشقة لازمة لهم فى تنقلاتهم وفى مسلكهم وفى عملهم على السواء .

(هـ) وكانوا لا يرون فى الحياة اليومية إلا ظلام البؤس والفاقة .

ومع ذلك كانوا يقيمون كما يقيم الرقيق ، ومن لا اعتبار له من البشر .

. . . وهكذا كانت نتائج الثورة الصناعية وقيام الرأسمالية الغربية :

١ ـ استعماراً لبلاد آمنة مطمئنة ، وحرمانها من ثروتها الطبيعية ، وبخس المجهود البشرى لأبنائها المواطنين فيها .

٢ ـ وإرهاقاً لعمال فى المصانع حرموا نعمة الاقتناء ، بعد حرمانهم من نعمة التعليم كما حرموا يسر العيش ومتعة الحياة الإنسانية .

٣ ـ وتكديساً بين أيدى قلة من الأفراد لثروات لا تنتهى ـ هى فى واقع الأمر اغتصاب لما تملكه الملايين الأخرى من أموال وطاقات ـ وترفاً لعدد محدود من الناس : هو العبث ، أو هو الكفر بنعمة الله .

٤ ـ وتمكناً من سلطة الحكم فى المجتمع ، ومن توجيه سياسته لضمان بقاء العامل فى وضعه الاجتماعى ، وبقاء البلاد الإفريقية والآسيوية ـ فيما وراء البحار ـ مستعمرات للمواد الخام بأثمان زهيدة ، وللطاقات البشرية الرخيصة فى نفقاتها .

ووصلت « الرأسمالية الصناعية » فى الغرب إلى ذروتها فى الآثار والنتائج ،

وهى آثار ونتائج كلها سلبية على البشرية ، حتى ما كان منها أرباحاً طائلة لأصحاب رؤوس الأموال القليلين — فى النصف الثانى من القرن التاسع عشر :

دعـوة كارل ماركس :

وهنا كان كارل ماركس قد نفذ بتفكيره إلى هذا المشكل وأخذ يقيم ظواهره ، واعتبره مشكلا إنسانياً ، ولكن دخل بالإنسان مجال التقييم المادى ، كما دخل بالسلع المصنعة وغير المصنعة سواء بسواء هذا المجال المادى كذلك :

قيم تكاليف السلعة وربحها . . وجعل الإنسان العامل الجزء الأكبر فى حصيلة القيمة المادية . وخرج بنتيجة : أن عامل المصنع مستغل من صاحب رأس المال فى الصناعة ، وأبرز فى إطار الفكر والفلسفة حدود هذا الاستغلال. ورأى أن حل المشكلة يجب أن يكون :

(ا) فى مزيد من إثارة حقد العمال على أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة .

(ب) وفى دعوتهم إلى تكبيدهم الخسائر وإلحاق الضرر بأموالهم ، ومصانعهم عن طريق الإضراب عن العمل ، أو التخريب فى آلات المصانع ، أو فى تبديد السلع المصنوعة أو الخام على السواء ، تعجيلا بحملهم على ترك مصانعهم وسقوط النظام .

(ج) وفى الدعوة إلى الانقلاب والإطاحة بأصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة وبالنظام السياسى فى الحكم الذى يحميهم ويحمى استغلالهم ، وهو النظام الذى يسمى النظام الديمقراطى أو المباشرة الحرة .

والدعوة إلى الانقلاب يجب — فى نظر ماركس — أن تكون عالمية ، أى لا تقتصر على مجتمع رأسمالى دون مجتمع آخر . وإنما يكون الانقلاب هو هدف عمال المصانع أينما وجدت المصانع ، وأينما وجد أصحاب رؤوس أموال ونظام حر يساعد على بقاء الانحراف والاستغلال .

(د) ثم ألحق الفلاحين بعمال المصانع ، وطلب إليهم جميعاً التعاون

فى إنجاح الانقلاب : الفلاحون ضد أصحاب المزارع الكبيرة (أصحاب الإقطاع) . والعمال فى المصانع ضد أصحاب رؤوس الأموال . ولكى يبقى أثر العمال فى الثورة العالمية نصح بتأليف النقابات واتحاد النقابات .

(هـ) ولكى لا يعود الأمر — فى حال نجاح الانقلاب العمالى العالمى — إلى نظام الإقطاع أو نظام رأس المال من جديد : شدد الدعوة إلى ديكتاتورية الطبقة العاملة فى الحكم ، وأباح لها كل الوسائل التى تمكنها من القبض على زمام الحكم : من الإرهاب ، وكبت الحريات الفردية ، والاعتقال ، والدفع إلى معسكرات العمل والنفى من مكان إلى آخر ، وغيرها من وسائل إجرامية أخرى مثل : إلغاء الملكية الفردية ، وتفتيت روابط الأسرة والعصبية والقبلية ، وإبعاد المثقفين عن تولى مراكز حساسة فى الإدارة والسلطة ، وبذلك لا تبقى قوة فى المجتمع تحاول انقضاضاً على حكم الطبقة العاملة .

(و) أما الأخلاق ، وأما الدين ، وأما القانون ، فيجب عدم احترامها وعدم رعايتها : بل يجب محاربتها للمحافظة على ديكتاتورية الطبقة العاملة : إذ يدعى أن « الأخلاق والدين والقانون » من صنع المثقفين لمساندة نظام الإقطاع والنظام الرأسمالى . ثم يقول إنها قد كانت قائمة على عهد الاستغلال للطبقة العاملة ولم تحل — كما يقول — دون وقوع الاستغلال والظلم فيه للعمال ؛ ولذا لا تصلح أن تكون سنداً لحكم الطبقة العاملة وديكتاتوريتها فى هذا الحكم . وهو يعلم جيداً أن الدين فقد تأثيره فى أوربا منذ أن أصبحت الكنيسة دولة ذات سلطة تمارسها فى مواجهة الدولة وفى خصومة منها . كما يعلم أن الذى مهد لفكره المادى التاريخى هو الثورة الفرنسية من القرن الثامن عشر ، وما أثمرته من فلسفات ضد الدين وضد الكنيسة ، وعندما حان عهده — أى ماركس — انتهت فاعلية الدين المسيحى فى المجتمع ، وبقيت ممارسته طقوساً ومراسيم .

وإذن يقوم حل ماركس لمشكلة الظلم فى تشغيل العمال ، وعدم رعاية حقوقهم من جانب أصحاب رؤوس الأموال على ما يلى :

أولا : على تعميق الحقد فى نفوس العمال .

وثانياً : على دفعهم إلى الانتقام من أصحاب رؤرس الأموال ، ومن يساندونهم من المثقفين ، وكذلك من رجال الدين ، والدين نفسه والمقاييس الأخلاقية والقوانين المدنية التى كانت تسود المجتمع الإنسانى ، وعدم مهادنتهم إطلاقاً فى الانتقام وفى وسائله .

ولكى يصب كارل ماركس مشكل العمل مع أصحاب رؤوس الأموال فى المصانع ، والرأى الذى يراه حلله — على نحو ما نلخص الآن — فى إطار من الفكر الفلسفى . . . عمد إلى تبرير « الانقلاب » والثورة ضد النظام الرأسمالى بما يسميه « الاشتراكية العلمية » أو بتلك القوانين الاجتماعية التى يعتقد أن المادية « الاقتصادية » التاريخية تحتمها .

وما تحتمه هذه المادية التاريخية — فى نظره — هو صيرورة المجتمع البشرى يوماً ما قريباً أم بعيداً إلى مجتمع عمالى تسقط فيه الرأسمالية الصناعية ، كما أسقطت هذه سيطرة الإقطاع الزراعى قبلها ، أى أنه بسبب الصراع الذى يزكيه الحقد وبواعث الانتقام بين أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة من جهة ، والعمال العاملين فيها من جهة أخرى ، سينقلب هؤلاء على أولئكم . وبذلك ينتهى الصراع ويصبح المجتمع البشرى مجتمعاً عمالياً عالمياً لا طبقية فيه. ومن أجل بقائه عمالياً يجب أن يكون الحكم ديكتاتورياً للطبقة العمالية وحدها.

والتنبؤ بسيادة عمال المصانع على أصحاب رؤوس الأموال فيها : يحاول كارل ماركس أن يخضعه لمبدأ « النقيض » عند هيجل بعد أن يجعل «المجتمع» الإنسانى مكاناً لتطبيقه . على خلاف ما سلك هيجل من قبل ، وأيضاً على خلاف ما سلك « فيرباخ » بعده فى مجال التطبيق .

ومفاد استخدام مبدأ « النقيض » : أن كل شىء فى الوجود ينطوى على ذاته ونقيضه معاً . ومن الصراع بين الذات ونقيضها ينشأ أمر آخر غيرهما يجمعهما . . وهذا الناشىء بدوره ينطوى على الذات ونقيضها ، والصراع بينهما ينشأ أمر ثالث غيرهما يجمعهما . . . وهكذا :

صراع مستمر ؛
وتجـــدد للأمـــور مستمر . . .

وبتطبيق هذا المبدأ فى المجتمع الإنسانى — وفى دائرة الاقتصاد فيه — يلاحظ ، كما يقول ماركس — أن مرحلة ما قبل الصناعة ورؤوس الأموال فيها ، كانت الزراعة وأصحاب الأراضى الزراعية الشاسعة .

ومن الصراع بين أصحاب الأراضى الزراعية والفلاحين فيها ، هجرها أصحابها إلى المصانع .

وهنا أيضاً فى المصانع : الصراع حتمى بين أصحاب رؤوس الأموال فيها والعمال الذين يقومون بالإنتاج فيها . وعن هذا الصراع لابد أن يهجر أصحاب المصانع مصانعهم ويستولى عليها عمالها .

وهذه هى البشارة الكبرى للعمال فى القرن التاسع عشر ، والمنطق نفسه ومصدر الفأل ؛ للتحول الحتمى للمجتمع — كما يعتقد — نحو العمالية العالمية .

ويطلق على هذه « البشارة » « تقدمية » وعلى ، المصدق بها أو المبشر بها تقدمياً ، وغير رجعى ! !

والسؤال الذى يجب أن يسئل هنا :

(ا) أكان انتقال أصحاب المزارع الكبيرة إلى مجال الصناعة باختيارهم وبسبب الربح المجزى فيها ؟ أم كان تحت ضغط الفلاحين الزراعيين ؟

(ب) وإذا قدر وتحول أرباب المصانع عن استغلالهم المجحف للعمال فى المصانع — كما وقع فى القرن العشرين فى المجتمعات الرأسمالية الغربية — وقاسموا العمال الأرباح قسمة مجزية ؛ وساهموا بنصيب وافر من أرباح الصناعة والتجارة ، ومؤسسات المال فى إقامة المساكن الصحية للعمال ، وإنشاء الخدمات العامة لهم : كالمدارس والمستشفيات وأماكن العبادة ، والترف ، والنوادى الرياضية ، والطرق ووسائل النقل إلى المصنع ومنه . . . فهل يكون هناك أيضاً مجال للصراع بين الطرفين ؟ وهل يكون الصراع أمراً محتماً : لأن هناك من يملك ، وهناك من لا يملك ، وهذا نقيض ذاك ؟ ؟

فلابد أن يكون صراع ، ولابد أن يفنى أحد الطرفين ويبقى الطرف الآخر عملاقاً ، وليكن العمال دون أصحاب رؤوس الأموال ؟

وعلى أية حال كما أراد ماركس أن يبرر زيادة « الحقد » وإثارة « الانتقام » بين العمال — وهاتان الصفتان تسمى الأديان وكل الفلسفات الإنسانية إلى إضعافهما أو إلى كبتهما فى الإنسان ، ليحل الصفاء والتعاون محلهما فى المجتمع — تبريراً فلسفياً . . أراد أن يغير فلسفة « هيجل » عن طريق مبدأ « النقيض » على أن تكون هى ذلك المبرر الفلسفى لحض العمال على استعجال « البشارة » وتحقيق « التقدمية » فى قيام العمالية العالمية وديكتاتورية الطبقة العاملة ، بالثورة والانقلاب الدموى .

وخيل لماركس فى « حتميته التاريخية » وفى « قوانينها الاجتماعية » وفى « اشتراكيته العلمية » أن :

العامل سيظل فى وضعه الثقافى والاجتماعى :

وهو العامل اليدوى والعضلى .

وهو الإنسان المعتدى عليه فى الاستغلال .

وهو المظلوم والمحروم والكادح .

كما خيل إليه أيضاً أن : مبدأ « التطور » وهو قانون آخر — شاد به ماركس وقلد فيه « دارون » واستخدمه فى الترغيب فيما يأتى به الغد من مجتمع عمالى عالمى — سيزيد من جاذبية المجتمع المرتقب ، وطبقاً لقانون التطور .

كل جديد طارىء هو أفضل مما سبقه .

ألم يكن الإنسان فى أصل تطبيق التطور عند « دارون » أفضل من القرد الذى نشأ عنه ؟

فلماذا إذاً تخيل أن التطور سينقل العامل إلى مجال الحكم والسلطة ؟ وأنه سينقله كذلك من مجال العضل إلى مجال الذهن ؟

وهل ثبت عنده تصوره فى أن التقدم العلمى الذى نشأ عنه عصر الثورة الصناعية ، سيظل كما حدث بحيث لا يتأتى عصر آخر ، يصبح فيه العامل

اليدوى غير ذى موضوع ؛ لأن الحاجة الماسة تدعو من جديد إلى عامل من صنف آخر ، وهو العامل الفنى المثقف ؟

لقد خيل إلى كارل ماركس : أن القرن التاسع عشر : باستعماره ، وبظلمه فى استغلال المال ، وبثورته الصناعية . . . سوف لا يخلفه القرن العشرون وقد زال فيه الاستعمار ، وانحسر فيه ظلم استغلال المال ، وحدثت فيه الثورة التكنولوجية التى كادت أن تلغى فى الصناعة وفى مجالات عديدة أخرى العمل اليدوى ، وجعلت الآلة مكان الإنسان وأصبح العامل هو ذلك الذى يحرك أزرار الكهرباء من على كرسيه فى غرفة مكيفة ، وليس ذلك الذى يحمل على ظهره أثقالا مما يكال ويوزن ، وفى صدره أنفاس الحقد على رب عمله ، وفى يديه أمارات الكد والكدح ، وفى أسرته الهموم ، وهى هموم العسر والمذلة له ولأولاده .

إن التقدم الاجتماعى الذى طرأ على المجتمع الصناعى فى الغرب فى القرن العشرين — وبالأخص منذ بداية النصف الثانى منه — قلل كثيراً من الفجوة فى العيش ، والمتعة بالحياة والنظرة إلى الإنسان التى ساءت على عهد فلسفة ماركس :

فزيادة الأجور والخدمات العامة المتنوعة ، وتحديد ساعات العمل اليومى والأسبوعى والإجازات السنوية ، والتأمين ضد العجز والشيخوخة ، وفرص التعليم فى المراحل المختلفة التى تهيأ لأبناء العمال فى المصانع وغيرها . تكاد تجعل المصنع شركة بين العامل وصاحبه ، وليس بينهما فارق إلا أن أحدهما يستخدم كل طاقاته فى الإدارة والثانى يستثمرها فى الإنتاج .

والنظام المبدع فى الصناعة اليابانية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية — وهو نظام يجعل العامل شريكاً فعلياً فى المصنع بعد تقاعده عن طريق توظيف بعض مدخرات الشركة له فى شراء حصة من الأسهم له ، تدر عليه من الربح مقدار ما كان يتقاضاه وهو فى العمل — تجعل العامل هو الحدب على نشاط الإنتاج ، وهو الحارس على آلات المصنع ، وهو الأمين على مال الشركة ، وهو الدافع لها فى السبق فى المنافسة .

وهو وضع للعامل فى النصف الثانى من القرن العشرين يختلف تماماً عن وضعه فى القرن التاسع عشر ، على عهد كارل ماركس .

كيف ينشأ الآن الصراع ؟

وكيف يتكون من قبله الحقد على صاحب المصنع ؟

وكيف يطالب العامل الآن بالانقلاب والتخريب ؟

وكيف تتحقق « التقدمية » بقيام الحكومة العمالية العالمية ، وديكتاتورية الطبقة العاملة ؟

إن التقدم التكنولوجى منذ الحرب العالمية الثانية كاد لا يدع لشقاء الإنسان بكده فى العمل وباستهلاك طاقاته البدنية مكاناً ، وأخذ يضع الإنسان اليوم فى وضع صاحب الحركة بعقله قبل قدميه ، وبتفكيره وعلمه وفنه قبل يده وساعده .

كيف يسيطر الإنسان الآن على أجواء الفضاء ؟ وعلى قاع البحار والمحيطات ؟

وكيف يطوى آلاف الأميال فى دقائق أو ثوان ، فى خدمة السلم أو فى مواجهة القتال ؟

هل يدير الإنسان الصواريخ العابرة للقارات ، وسفن الفضاء ، والطائرات النفاثة وأقمار الاتصالات الصناعية بعضلاته ؟ أم هى « الآلية » والتقدم التكنولوجى ، وتفهم العمل على أسس علمية ، هى التى تعطى الإنسان القدرة بعقله على تحريك ما يريد منها ؟

إنه العامل التكنيكى اليوم وليس عامل العضلات بالأمس .

وقد حلل كاتب ألمانى (١) مدى تأثر العمل بالآلية فى الصناعة فى المجتمع التيكنولوجى المعاصر وتساءل : هل انتشار الآلية سيزيد فى البطالة فى العمل ؟ أم سيخلق فرصاً أخرى جديدة واسعة فى مجالات الكسب والعمل

---

(١) فى سلسلة : « هنا ما يتعلق بمالك » رقم ٢٥ من قاموس صغير للاقتصاد للسيد Gerhard Loger نشرته مجلة : Quecki الألمانية عدد ١٣ لسنة ٢١ فى مارس ١٩٦٨ ص٣.

معاً ، تستلزم حتماً زيادة فى عدد الموظفين الفنيين وإن كانت ستنقص من عدد العمال العضليين ؟

وإذا كانت نتيجة التوسع فى المجال الآلى فى الصناعة والخدمات معاً هى زيادة الثقافة الفنية لمواطنى المجتمع المعاصر التيكنولوجى ، وبالتالى زيادة عدد الموظفين عن العمال وانكماش الثقافة العمالية التقليدية المحدودة ، وبالتالى انكماش عدد العمال اليدويين . . فإن ذلك ينذر ببدء انتهاء عهد النقابات العمالية التى جاء تأسيسها عقب الأزمات المتكررة بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال على عهد الثورة الصناعية : منذ بداية القرن التاسع عشر ومعنى ذلك : أن فلسفة « العمل » التى قامت عليها الفلسفة الماركسية ، ونظام الحكم الماركسى – اللينينى فيما بعد – ستفقد أهميتها فى المجتمع المعاصر وستنتهى قيمتها كلية عند انتشار الآلية فى الصناعة والخدمات فى مجتمعات الغد . والاشتراكية فى نظام الحكم التى تعطى السيادة للعمال التقليديين ، وتعدهم بالحكم فى المجتمع . . . لا يصبح أمرها محتماً ولا تصبح سيادتها ضربة لازب فى المجتمع العالمى ، كما تبشر الماركسية ودعاة الانقلاب والثورات الاجتماعية . .

وفيما يلى ترجمة ماكتبه الكاتب الألمانى :

« أنت تقف كعامل بجانب إحدى الآلات الميكانيكية ، أو تجلس كموظف على أحد المكاتب ، ومكانك فى العمل يبدو لك وكأنه مؤكد لا يفارقك . وبجانب ذلك اخترعت آلات أخرى ميكانيكية يمكن أن تعوض ما تقوم به من عمل ، وهى المحركات الآلية ، وهى غالباً أسرع وأدق فى العمل من الإنسان .

هل نقف نحن الآن على حافة « بطالة » عن العمل واسعة النطاق ؟ هل ستهدد « الآلية » وجودنا ؟

لا . . لا هذا ولا ذاك : إن البحوث التى عملت أوصلت إلى أن البلاد التى توسعت فى « الآلية » Automation ليس لديها إطلاقاً بطالة فى العمل ، ووصلت فى الوقت نفسه إلى مستوى رفيع فى المعيشة . أما البلاد

الأخرى التى لم تزل تستخدم الطرق التى مضى عليها الزمن فى العمل ، فلديها فى مقابل ذلك بطالة وانحطاط فى مستوى المعيشة .

ومن أجل ذلك فمن العبث أن نتحدى الآلية المتقدمة . وعلى كل حال يجب أن نعيش بهذا الوعى وهو : أن المصانع والمكاتب سيستعاض فيها عن القوى البشرية بآلات ميكانيكية .

وللتعويض والتعادل تنشأ صناعات جديدة :

فالألياف الصناعية تقام أولا فى البداية .

والكيمياء تتطور دائماً فى سرعة .

وصناعة الذرة لم تكد تولد بعد .

وصناعة المحاسب الأليكترونى : وتقدير المسافات والأوضاع ، وتحديد الاتجاهات على وجه التأكيد . . . تنمو سنوياً بمعدل عشرة إلى عشرين بالمائة . ومنتجات جديدة للاستعمال تتطور .

وفيما عدا ذلك أيضاً تنمو وتتزايد مجالات الاقتصاد التى لا تنتج سلعاً ، فالمواصلات والخدمات الطبية والصحية ، وتربية الشعب . . . كلما ارتفع مستوى الرخاء كلما زادت الحاجة إلى القيام بخدماتها .

إن عدد العمال انخفض ، بينما عدد الموظفين زاد . . . فألمانيا :

- فى سنة ١٩٢٥ كان لديها موظفون تعادل نسبتهم فى مجموع القوى العاملة خمسة وعشرين بالمائة .
- وفى سنة ١٩٥٨ وصلت هذه النسبة إلى ثمانية وعشرين .
- وفى سنة ١٩٦٦ زاد عدد الموظفين فأصبحت نسبتهم واحداً وأربعين فى المائة فى مجموع القوى العاملة .

وكل من يأخذ عملا يجب أن يزيد فى تثقيف نفسه . والمراكز الكبيرة للصناعة ، ومدارس الشعب العالية يقدمون إمكانيات لهذا التثقيف ، ومن لم يستغل هذه الإمكانيات اليوم يمكن أن يسىء إلى نفسه فى الغد .

ومن أجل ذلك : يجب على الآباء الذين يشعرون بالمسئولية أن يعنوا منذ اليوم بأولادهم عن طريق المدرسة الجيدة ومركز التدريب المهنى .

وفى ألمانيا الآن يحصل ثمانية فى المائة من عدد الأولاد على الثقافة الثانوية ؛ بينما يحصل فى أمريكا ثلاثة وسبعون فى المائة من عددهم على الثقافة المدرسية العالية High School .

وفى الجمهورية الاتحادية لألمانيا الغربية ينحدر عشرة فى المائة بين الطلاب من عائلات عمالية أو فلاحية ، بينما تبلغ نسبتهم ثلاثين فى المائة فى الولايات المتحدة الأمريكية . وعدم الإقدام على التثقيف لم يعد يفتقر بسبب القصور فى المال ؛ فالدولة فى ألمانيا الاتحادية والدوائر الاقتصادية فيها تدفع منحاً للدراسة . وفى النهاية من المفيد أن يباشر الطالب عملا إضافياً لبضع سنوات ، كى يبتدىء مستقبلا رغداً ورخياً كأحد متخرجى الجامعة .

وفى هذه الأسابيع سيوضع فى جميع المدارس الألمانية أساس اختيار الأطفال فى سن العاشرة والحادية عشرة للمدارس الثانوية العالية . ومن أجل ذلك يجب على الآباء أن يتحدثوا مع المعلمين فى شأن مستقبل أولادهم .

ونحن بعد الحرب العالمية الثانية قد أدينا عمل البناء بأيدينا ، فهل نحن مستقبلا سنتمكن من العيش فى رخاء ؟ لم تعد تجيب على هذا السؤال « قوة العضلات » بل الذى يفصل فى ذلك هى الطاقة الذهنية لمن يباشر العمل اليوم ».

إن كارل ماركس قد ربط تفكيره الفلسفى بأوضاع القرن التاسع عشر الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ، ولذا صلاحية اتجاهه فى حلول المشاكل يقصر عن أن يتجاوز هذه الأوضاع ويقصر عن أن يمتد إلى القرن العشرين فيعالج مشاكلها .

والثورة البلشفية فى سنة ١٩١٧ ارتبطت بتفكير ماركس ارتباط مصلحة ؛ قبل أن يكون ارتباط اعتبار وصلاحية لهذا التفكير . . . ارتبطت به كأسلوب من أسلوب « البرجماتية » فى نظام الحكم ، على نحو ما سلكت فى « تأجيل » قيام حكومة عمالية ، اكتفاء بوصاية الحزب .

إن ثورة « لينين » فى سنة ١٩١٧ رأت فى « إلغاء الملكية الخاصة » أقوى أسلوب لفرض الطاعة وتأمين الحكم ، ولكن لم تر فيه تطوراً اقتصادياً يحقق « العدالة الاجتماعية » للطبقة الكادحة . إذ لم يزل العامل فى تطبيق النظام الماركسى اللينينى — وقد مر خمسون عاماً الآن على الثورة الحمراء — هو العامل المسخر ، المغبون فى أجره ، وفى توفير الخدمات الاجتماعية له . ولأن أجره لا يمكنه من الإنفاق عليه وعلى زوجته ، فرض النظام على الزوجة أن تعمل وأن تترك ولدها للدولة .

وإذا نودى اليوم فى المجتمعات الماركسية اللينينية فى شرق أوربا — أو فى أى مجتمع يفرض فلسفة ماركس ولينين فى إفريقيا أو آسيا — بـ« التقدمية » فى نظام الحكم عن طريق التبشير بالقوة العمالية العالمية ، وأيضاً ثورة الطبقة العاملة ، فذلك ينطوى على دعوة إلى رجوع بـ « التطور الاجتماعى » والتيكنولوجى ، والوقوف به عند حد القرن التاسع عشر ، حتى يمكن أن ينكشف الظلم فى استغلال العامل من صاحب العمل ، ويبدو البعد فى الهوة السحيقة فى وضع كل من العامل وصاحب رأس المال فى الحياة ، والشقاء والاستمتاع فيها ، وحتى يمكن أيضاً أن ترى الحاجة الشديدة إلى العمل اليدوى وسيطرته على المجهود الإنسانى فى مجالات الإنتاج الصناعى على الأخص ، مع رفاهية أصحاب رؤوس الأموال دون أن يكون لهم أثر سوى أنهم يملكون المال .

وعندئذ فقط يكون لفكر ماركس مكان فى حل ما بين العامل وصاحب رأس المال من مشاكل ، هى مشاكل الظلم والانحراف فى استثمار المال .

إن «التقدمية» التى ينادى بها اليساريون الماركسيون اللينينيون اليوم هى شعار الاستبداد بالحكم فى مجتمعاتهم ، أو هى عمالة لأولئك الذين يساندونهم فى البقاء فى كراسى الحكم فى هذه المجتمعات — الذين سبقوهم إلى تطبيق فكر ماركس فى العشرينات من القرن العشرين ، ولم يزالوا يرونه صالحاً للبقاء منذ الحرب العالمية الثانية ، أو منذ الطفرة الواسعة التى طفرها التطور التيكنولوجى :

إنه من التناقض أن تلتمس حلا كان بالأمس لمشكل لم يعد له وجود اليوم.
وإنه من الجرأة أن يفرض نظام للحكم الآن : إن صلح للأمس البعيد — لقربه من أوضاعه — لا يصلح اليوم فى قرننا العشرين ، لانعدام الصلة بينه وبين الأوضاع الجديدة .

إن ماركس ولينين يعيبان التمسك بالدين ويصفان التمسك به بأنه : « رجعية » — أى رجوع إلى الخلف والوراء — مع أن صلاحية الدين لم ترتبط بوقت معين ولا بمشاكل لا تتكرر ، إذ هو للطبيعة البشرية بما لها من خصائص أينما وجدت ، وفى أى وقت كانت . وهدفه أن يحول دون الانحراف فى السلوك سواء فى المال أو فى العلاقات البشرية ، بينما الماركسية قد ارتبطت بمشاكل اقتصادية معينة وأوضاع اجتماعية معروفة خلقتها ظروف خاصة ليس لها طابع الاستمرار ، وهى ظروف القرن التاسع عشر ، والثورة الصناعية التى تبدلت تماماً فى القرن العشرين

أفلا يوصف ذلك الذى ينادى بالماركسية اللينينية — وقد اختلفت الأوضاع والظروف الآن ، وذهبت تلك الأخرى التى حملت على الفكر الفلسفى الماركسى — بأنه رجعى ؟ .

وأنه يريد أن تعيد عجلة تاريخ القرن العشرين إلى القرن التاسع عشر ؟

إن الماركسى « التقدمى » (!!) يعيش فى صورة الأمس بعد أن حجب عينيه بالتعصب البغيض لاتجاه فلسفى انتهى اعتباره ، عن رؤية التغيير الذى يحدد صورة اليوم والذى سيحدد صورة الغد .



الصراع الطبقى

طلب لزيادة الحقد والفرقة فى المجتمع

ومهما كان الظلم الذى وقع على عمال المصانع فى أوربا الغربية من جانب أصحاب رؤوس الأموال ، ومهما كان سوء استغلالهم وعدم رعايتهم فيما يحتاجون إليه من خدمات ، كبشر لهم اعتبارهم وحقوقهم وعليهم واجباتهم . . . فإن ذلك لا يبرر على الإطلاق أن يكون النداء باسم الفلسفة والتفكير الإنسانى ، الذى يوجه العمال هو : « الثورة الدموية أو الانقلاب أو التخريب » .

. . . لم تكن الفلسفة فى عهد من العهود مصدراً لإثارة الحقد وإذكائه فى نفوس فريق من الناس ضد فريق آخر منهم ، ولم تكن دعوة العقل — وهى الفلسفة — للانتقام والتحريض على مباشرة منكر الجرائم والأكاذيب والاختلاق .

هناك أحقاد فى النفوس البشرية ،
وهناك دوافع للانتقام ،
وهناك ارتكاب للجرائم .

ولكن وجودها لم يكن باسم الفلسفة دائماً ، وإنما وقع تحت التأثر بالانفعالات وتوتر الأعصاب ، وتقع فى صورة فردية ، وليس فى صورة جماعية أو طائفية .

وهناك من ضروب الفلسفة ما يبرر الوسيلة من أجل الغاية ، كاتجاه « الماكيافيلية » (١) دون رعاية إلى الجانب الخلقى فى استخدام الوسيلة ، لكن ذلك فى المحافظة على استقلال الدولة ، وعظمتها ، وقوتها ، وليس لإثارة حقد طبقة ضد طبقة أخرى داخل المجتمع الذى تحافظ عليه الدولة .

---

(١) نسبة إلى Maciavelli الفيلسوف الإيطالى (١٤٦٩ – ١٥٢٨) والذى كان يرى أن استقلال الدولة وعظمتها وقوتها هو المثل الذى يجب أن يسعى لتحقيقه رجل السياسة بكل وسيله ، بغض النظر عن الجانب الخلقى فى استخدامها .

إن نشأة الفلسفة استهدفت أن يحل الفكر الإنسانى - القائم على التروى والتجرد فى معالجة مشاكل الإنسان فرداً ، أو جماعة ، أو مجتمعاً ، التى تواجهه أو تخلقها ظروف بيئته - محل الدين .

والدين أساسه السلم والسلام ، وهدفه الطمأنينة والاستقرار بين الناس ، وليس إثارة الأحقاد والدفع إلى الانتقام ، والتخريب ، والقتل ، والإرهاب ، من جانب فريق ضد آخر .

والفلسفة إذن تنافس الدين فى هدفه وغايته ، وإن اختلفت معه فى السبيل إلى الهدف والغاية ، ولكنه على أية حال ليس سبيلا إلى إثارة الأحقاد والانتقام ، والدعوة إلى التخريب والقتل والإرهاب .

سبيل الدين : هو الوحى من الله ، وسبيل الفلسفة : هو العقل الإنسانى والحكمة الإنسانية .

ووحى الله هو للناس جميعاً : « **وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً ولـكن أكثر الناس لا يعلمون** »(١) .

والعقل الذى يتجرد فى حكمه ومنطقه عن الوقوع تحت تأثير الشهوة أو الهوى - وقلما يتجرد من هذا التأثير - أقرب إلى هداية الله فى التعبير عن الحق ، والبعد فيه عن إثارة الخصومة والبغضاء .

ولكن دعوة باسم الفلسفة - كما تصنع الماركسية اللينينية - إلى صراع الطبقات والخصومة والبغضاء بينها ، وامتلاك طبقة وهى طبقة (البروليتاريا) السيادة على الطبقات الأخرى ، واحتكارها هذه السيادة ، باسم (ديكتاتورية الطبقة العاملة) ، كى تتمكن من قهر الطبقات الأخرى وإذلالها وإبادتها . . . هى دعوة لا تتصل بالعقل . اللهم إلا بذلك النوع منه الذى يقع تحت تأثير الهوى والميل إلى فريق دون فريق من الناس ، ويقع أيضاً تحت تأثير الشهوة ، وهى شهوة الانتقام من فريق لصالح فريق آخر .

إن مثل هذا العقل الفلسفى المتحيز لا يستطيع أن يخط طريقاً للسلام والمصالحة فى معالجة مشكلة أصحاب رؤوس الأموال مع عمال المصانع ،

---

(١) سبأ : ٢٨ .

ولذا يوصى بطريق التخريب والانقلاب ، ويطلب أن لا يترك شيء من أصول المجتمع الإنسانى فى بنائه وتقاليده ، وقوانينه الأخلاقية ، والبشرية ، باقياً يكون له تأثير فى المجتمع ، بل يكون « راديكالياً » جذرياً فيما يطلبه ، وما يطلبه هو انهيار تام لمقومات المجتمعات الإنسانية القائمة فى حضارتها وثقافتها ، وبناء مجتمع على أنقاضها ، ولم يؤهل لفهم طبيعة الإنسان وسياسته إلا من زاوية المعدة والفرج ، وهو المجتمع العمالى (١) .

---

(١) نشرت صحيفة الإيزرفر البريطانية – نقلا عن وكالة الصحافة الفرنسية – فى عددها الصادر فى ١٨ ديسمبر سنة ١٩٦٧ تحت عنوان : « هجوم حاد على حياة الأسرة » ما يلى :

« بكين – الصين – فى ١٧ ديسمبر سنة ١٩٦٧ » .

« إن حركة النقد لانحدار الإنسانية التى أثارتها « الثورة الثقافية » امتدت إلى حياة الأسرة كلها ، كما عرف اليوم :

« فصحيفة Wen huipas التى تصدر فى « شنجاى » تعلن هذا فى مقال لها عنوانه : « مواجهة نقد الأسرة عمل ممتاز » ذلك النقد الذى يوجه هجوماً غير مباشر على ذلك الموقف الملىء بالاحترام تجاه حياة الأسرة ، الذى لم يزل يقفه كثير من أفراد الشعب الصينى .

إن الصحيفة تعلن :

« أن تبادل الوالدين والأطفال ، أو تبادل الأزواج والزوجات ستكون له نتائج مثمرة ، رغم أنه فى بعض الأحيان يكون مثيراً . ويقول المقال : لنأخذ على سبيل المثال حياً من أحياء شنجاى : فعاصفة الثورة العمالية الثقافية العظيمة نفذت إلى كل الدروب والأقسام كوحدة تنظيمية اجتماعية أساسية بحيث أن الأسرة كسحت بعيداً عنها المثل القديمة ، والعادات والتقاليد ، التى خيمت آلاف السنوات على الحياة . ولأول مرة منذ إنشاء المجموعات الشعبية فى الصين تقدم الصينى القديم فى تحطيم هذه المثل والتقاليد العادات ، وأعاد صياغة الوحدة الأسرية على أسس جديدة .

وقد أكدت الصحيفة أنه الآن – فى مقابل الحركات الأسرية السابقة – لم يعد هناك مكان للمثل الميتة والفكر البرجوازية .

وبناء على ذلك :

يجب على الأسرة أن تتجه إلى فصول الدراسة ، وتطلب فكر « ماوتسى تونج » كما يجب أن تعلق صورته فى كل منزل ، وتقرأ كتبه وتغنى بفكره . وفى الأمور الهامة فى الدولة يجب أن تناقش على نحو يكون تفكيره صاحب الفصل والرأى الأخير فيها .

ومن حيث الطاعة فى الأسرة : يفضل أن يكون الخضوع لأولئكم الذين تتعلق تعاليمهم مع تفكير « ماوتسى تونج » بدلا من الخضوع لبعض الناس الآخرين .

والثورة الثقافية التى اجتاحت الصين سنة ١٩٦٧ استهدفت إزالة كل أثر لثقافة أو لفكر أو لتقاليد أو لقانون أو لاختلاف فى المجتمع الصينى الشعبى ، ووضع تعاليم « ماو » موضع كل ذلك . حتى الأسرة لم يعد يعرف فيها زوج ولا والد بعينه ، على نحو الأسرة المعروفة :=

● باسم الإنسانية تدعو الماركسية اللينينية إلى إزالة الغبن والظلم عن عمال المصانع في مواجهة أصحاب رؤوس الأموال ، ولكنها تجعل هذه الدعوة قناعاً يستر تحته تمزق البشرية ، وتشريد الأفراد ، وزيادة الخصومة والبغضاء بينها ، ورفع الاعتبار الإنساني في المعاملة والسلوك ، وفي المواقف التي تتخذها ضد من تسميهم « أعداء الثورة الشيوعية » وهم جميع الناس من أصحاب رؤوس الأموال والأملاك الزراعية والمثقفين عدا عمال المصانع ، وبينهم الأجراء في فلاحة الأرض .

وفي الوقت الذي تحرص فيه الماركسية على أن يكون نداؤها مغطى بالطابع الإنساني ترفع فريقاً من الناس إلى درجة الآلهة في القيمة ، ووجوب الطاعة لهذا الفريق ، وتخفض فريقاً منهم عن مستوى الإنسان في انتقاص القيمة وتجريده عند التعذيب والعمل في معسكرات الاعتقال من كل ما يتصل بالإنسانية بسبب .

● ترفع عصابة الحزب الشيوعي إلى مستوى القداسة والعصمة .

● وتدعو إلى طاعة القمة في هذه العصابة طاعة مطلقة .

● بينما إذ تنكل بأعداء « الثورة » لا تشعر بأي ضمير إنساني عندما تباشر التنكيل ، ولا ترى أي مثقال ذرة مما يسمى « رحمة » أو « عطفاً » في التكليف بالعمل في معسكرات الاعتقال .

والذي يخضع للشيوعية كما يقول دكتور Lesli Weother hood هو ذلك الذي ينعدم وفاؤه لذلك الذي مات في سبيل الحريات الإنسانية ، وكذلك الذي ينكر رسالة المسيح في سبيل جعل العالم كله من غير تمييز بين لون ولون ، وطائفة دون أخرى ، ومذهب دون آخر . . . أسرة كبيرة متحدة على محبة الله (١) .

= فالمرأة مشاعة والوالد مشاع ، لذا يجب الطاعة في الأسرة لمن تكون أفكاره مساوقة لأفكار « ماو » وليس لأحد آخر فيها .

(١) في مقال له ظهر في صحيفة Suetrpy Times في ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٦ تحت عنوان « تهديد الشيوعية » .

ليس من المساواة فى الإنسانية فى شىء حظرها – الماركسية – النقد والمعارضة لأعضاء الحزب سواء فى الصحف أو الإذاعة ، أو فى فصول الدراسة أو فى قاعات المحاضرات بالكليات والجامعات ، بينما تجعل مقررات الحزب أشبه بتعاليم الكتاب المقدس ، وما تعلنه من أكاذيب واختلاقات فيما يسمى بيانات الحزب تعتبره بمثابة سطور تتلى منه يجب تصديقها .

إنها إذ ترفع بعض أفراد المجتمع – وهم عصابة الحزب الشيوعى – فوق مستوى الإنسان فى القداسة والطاعة . . تعيد عبادة الأوثان ، وتمجد الوثنية كطريق فى الحياة ، بينما تكفر بدين الله وتسخر من حملة رسالته ! !

وهى إذ تكفر بدين الله وتسخر من رجاله تدعى أنها تخلى الطريق إلى حرية الإنسان واستعادة المستوى الإنسانى الذى له ، وهو ذلك المستوى الذى لا يخضع لسبب أو لآخر إلى ما ينال من كرامته البشرية ، كعبادته لموجود متوهم أو متخيل ، وهو الله .

أليست عبادة الإنسان للإنسان – كعبادة الملايين الذين ليسوا أعضاء فى الحزب الشيوعى للقلة التى هى أعضاؤه – سخرية من الإنسان العابد والإنسان المعبود على السواء ؟

أما السخرية من الإنسان العابد فلأنه أرغم على العبادة ، وعلى أن يحترم إنساناً آخر غيره دون أن يكون هناك للإنسان الآخر ما يحمله نفسياً ، وعن إيمان ، على العبادة والاحترام له (١) .

---

(١) جاء فى المجلة الألمانية der Spiegel فى عدد ٢٩ الصادر فى ١٥ يوليه سنة ١٩٦٨ ص ٤٧ ما يلى :

« نشرت أربع صحف تشيكوسلوفاكية – فى الفترة التى ظهرت فيها أمارات الإصلاح السياسى والاقتصادى ، على عهد السكرتير الجديد للحزب الشيوعى Dubcek فى آخر شهر يونيه ١٩٦٨ بياناً من ألفى كلمة للنقاد والديمقراطيين حددوا فيه الحزب الشيوعى على النحو الآتى :

هو منظمة للسلطة لها قوة جذب كبيرة ، تشد إليها :

(أ) الأنانيين ذوى الرغبة فى الحكم .

(ب) والجبناء الذين لا يعرف لجبنهم حد .

(جـ) وأصحاب الضمائر السيئة من الناس .

كما أوردت صحيفة الحزب الشيوعى التشيكوسلوفاكى Kudè , Pmaue أنها : « سألت =

وأما السخرية من الإنسان المعبود فلأن هذا الذى يُعبد لا يتميز فى ذاته على غيره إلا بالنفاق ، وبسلوكه طريق « الانتهازية » فى إعلان ولائه للأيديولوجية الماركسية اللينينية ، دون أن يؤمن بها فى قرارة نفسه ، كطريق للحياة الإنسانية الكريمة .

إذ يستحيل أن يكون إعلان رأى الإنسان وولاؤه للاتجاه المادى فى الحياة — صادراً عن إيمان نفسى بقيمته فى تحقيق الكرامة الإنسانية والعدل بين الناس :

فالاتجاه المادى ينطوى على طلب المزيد من المنافع المادية لمن يسلك طريقه ، والتمسك به إذن حرفة وتجارة ، وليس إيماناً واعتقاداً .

والشيوعية ساعة أن تعلن أنها : « عقيدة » و « سياسة » تكذب تماماً ، **كما تكذب فى إعلانها نسب الإنتاج فى إحصاءاتها الصناعية والاقتصادية التى تصدر من وقت لآخـــر** ، وكثيراً ما تكررها وترددها .

لا يتحول الولاء للاتجاه المادى إلى عقيدة ، إلا إذا كان معنى العقيدة الاتباع فقط . وعندئذ يكون عضو الحزب الشيوعى — لأنه عضو فى الحزب — معتقداً بالشيوعة والماركسية المادية :

فمن أجل أنه عضو فى الحزب كانت له مصلحة مادية وشخصية فى البقاء فى عضويته واتباع توجيهاته ومقرراته ؛ إذ هذه التوجيهات والمقررات هى لصالح الأعضاء جميعاً الذين يكونون الأسرة الجديدة ذات السيادة ، التى تفوق فى عددها وفى الترابط بينها ما كان للأسر القيصرية القديمة :

= قراءها عن إلغاء احتكار الحزب الشيوعى للسلطة أو إبقائه ، وكان ذلك فى شهر يونيه ١٩٦٨ وذكرت أن تسعة من كل عشرة من القراء طالبت بالإلغاء ، وواحد فقط من كل عشرة طالب بإبقاء احتكار سلطة الحزب الشيوعى » .

ثم استطردت المجلة الألمانية فقالت :

« إن اجتماع الأحزاب الشيوعية الخمسة فى أوروبا الشرقية ، وهى روسيا ، وبلغاريا ، وبولندا ، والمجر ، وألمانيا الشرقية فى « وارسو » عاصمة بولندا فى ١١ يوليه سنة ١٩٦٨ واستدعاءهم كبار المسئولين فى « براج » إلى هناك كان لمساءلتهم عما يسمى بـ « ضياع » السلطة من الحزب (الشيوعى فى براغ) » .

من عدد فى الأفراد ووشائج القربى فى الترابط . وهى مصالح شخصية يحققها التسلط فى الحكم الذى يباشرونه باسم الحزب .

لكن العقيدة فى واقع الأمر ليست هى الاتباع من أجل مصلحة شخصية والحصول على امتيازات فردية مادية ، بل هى التى يضحى المؤمن فى سبيل بقائها بها يملكه من مال ، ونفس وولد :

« إنما المؤمنون
الذين آمنوا بالله ورسوله
ثم لم يرتابوا
وجاهدوا بأموالهم وأنفسهم فى سبيل الله ،
أولئك هم الصادقون » (١).

ولا يضحى مؤمن فى سبيل إيمانه بعقيدة ما ، إلا إذا كانت تلك العقيدة مجموعة من القيم الإنسانية الرفيعة التى تُطَمئن روح الإنسان وترضى عقله ونفسه ، قبل أن تحقق شهوة معدته وفرجه .

لا يضحى مؤمن فى سبيل إيمانه بعقيدة ما إلا إذا كانت تدعو إلى الإخاء ، والمودة ، والمحبة ، والسلام . . . وليس التنافس من أجل الحصول على متع الدنيا ، ولا إلى الحقد والنزاع والتخريب وإهدار الكرامة الإنسانية فيما يجب أن تتوفر فيه هذه الكرامة : من الحرية الشخصية فى إبداء الرأى ، وفى الحديث ، وفى الكتابة ، ومن الحرمة الشخصية فى المسكن ، والملك ، والعرض ، والنفس .

وإن العقيدة المادية من شأنها أن تحمل على المنافسة فى المتع المادية ، وبالتالى على الصراع فى سبيل الحصول عليها ، وليس على التضحية بها ؛ كما تحمل على القلق من أجل الاستزادة من هذه المتع ، وليس على الاطمئنان عند فقدها ، وأخيراً تحمل على الحقد بين الساعين إلى التمسك بها ، بدلا من الوئام والمودة والسلام بين المؤمنون بما هو أرفع من المادة وأغلى من متعها .

---

(١) الحجرات : ١٥ .

الإله المادى وثن ، والإيمان المادى نفاق ، ورفع الحنجرة بهذا الإيمان المادى انتهازية ، والرضاء النفسى به قلما يتحقق . تمويه ذلك الذى تضفيه الماركسية اللينينية على اتجاهها من أنه اتجاه عقائدى ، شأنه هنا شأن ما تدعيه هناك من ملاءمة التخريب واللاإنسانية فى وسائل الإرهاب والتعذيب لأعداء « الثورة » وموافقته للسلوك الأخلاقى الإنسانى .

إن التبعية المادية قد تستغرق الفراغ فى نفس صاحب الاتجاه المادى ، ولكن هذا الاستغراق ليس نتيجة إيمان ، وإنما هو نتيجة عادة وحب للذات . فهو استغراق إذن فى الذات ومطالبها ، وتلك ظاهرة من ظواهر الطفولة البشرية ، وليست ظاهرة إيمانية على أية حال .

فالإيمان بالذات ليس عقيدة ، والإيمان بمطالبها ليس عقيدة : إذ العقيدة هى التى يترتب عليها خير الذات وخير الذوات الأخرى عداها ، والإيمان بالذات وحدها وبمطالبها يترتب عليه ضرر ذوات أخرى كثيرة ، إن لم يترتب عليه كذلك ضرر الذات نفسها .

وهنا اعتبار « الإنسانية » الذى تجعله الماركية اللينينية باعثاً للصراع الطبقى هو فى حقيقة أمره أنانية :

● إنها تطلب للعمال أن ينتقموا من أصحاب رؤوس الأموال ، وأن يؤثروا أنفسهم وحدهم بعائد المال فى الصناعة ،

● كما يؤثرونها بالحكم والتسلط ،

● وأن يعتبروا سلوكهم هذا : سواء فى مباشرة الانتقام أو فى المحافظة على السلطة سلوكاً أخلاقياً وإنسانياً .

وإذا لم يكن ما تطلبه على هذا النحو صادراً من حب الذات والأنانية فأى أمر آخر يكون مصدره ؟ ليس وراء الأنانية إلا المشاركة الجماعية . فهل الانتقام مشاركة جماعية ؟ وهل الأثرة مشاركة جماعية ؟

❋ ❋ ❋

الدعوة إلى العدالة الاجتماعية

إلغاء للعدل في المجتمع

إن نداء الماركسية اللينينية بالعدالة الاجتماعية موجه أصلا إلى رعاية « العمال » في أجورهم لقاء ما يقومون به من عمل في المصانع ، بحيث تكون هذه الأجور متوازية مع مجهود العمل وأثره في ربح رأس المال ، وبحيث لا يكون لأصحاب رؤوس الأموال القسط الأوفر من هذا الربح دون مقابل ، إلا ملكيتهم للمال .

ونداء الماركسية اللينينية بالعدالة الاجتماعية ، هو للحيولة دون الانحراف في استثمار المال ولوضع العمل البشرى في الإنتاج الصناعى وضعه السليم ، بحيث يكون الاعتبار الأول :

ولكى يتحقق هذا الوضع السليم للمجهود البشرى وللمال معاً ، ترى الماركية اللينينية أو ترى البلشفية ، أنه يجب أن تنزع مصادر الإنتاج الصناعى — ومعها مصادر المال كلها من أيدى أصحاب رؤوس الأموال ، وتنقل ملكيته للدولة . والدولة عندئذ هى التى تقدر الأجور وهى التى يتولى أمرها العمال ، وإذن لا يكون هناك مجال للانحراف فى استثمار الماء بالنسبة للطبقة العاملة .

والمسألة إذن مسألة قضاء على الانحراف فى المال ! وبالتالى مسألة ضمان للحيولة دونه .

فكانت هناك مشكلة وهى مشكلة الانحراف فى استثمار المال فى الصناعة ، ووجد لهذه المشكلة حل جذرى فى الماركسية اللينينية ، وهو استيلاء العمال على رؤوس الأموال فى الصناعة عن طريق نقل الملكية الخاصة إلى الدولة — وكذا فى الزراعة — والاستيلاء على السلطة فى المجتمع معاً .

وبهذا الحل تعتقد الماركسية اللينينية أن « التوازن » والعدل الاجتماعى سيتحقق فى العلاقات بين الأفراد . لأنه طالما يختفى الصراع الطبقى بين العمال وأصحاب رؤوس الأموال عن طريق استيلاء العمال على المال

وعلى السلطة ، فلن يكون هناك حقد : لأن المجتمع أصبح مجتمعاً عديم الطبقات . وعندئذ سيحل محل الحقد فى العلاقات بين الأفراد : التعاون ، وبحيث يصير إلى تحقيق هذا الشعار : « من كلٍّ بالنسبة لقدرته إلى كلٍّ بالنسبة لحاجته » وهو الشعار الذى ينتهى إليه تطور المجتمع الماركسى الليننى .

ومعنى هذا الشعار : أنه يطلب من كل فرد الإنتاج حسب طاقته والاستهلاك حسب حاجته ، وهو شعار إنسانى جذاب وخادع :

أما إنه إنسانى جذاب فلأن الفرد الذى يبذل أقصى جهده فى الإنتاج له ولغيره فى المجتمع ، ولا يأخذ منه بعد ذلك إلا بقدر ما يحتاج منه فقط ، هو إنسان تمكنت فى نفسه « روح » المشاركة الجماعية ، وهى الروح الإنسانية .

وأما أنه خادع : فلأن الفرد الذى يُطلب له ومنه أن يكفر بالله وبالمثل والقيم العليا ، ولا يؤمن إلا بالمادة والمنفعة المادية — كما تطلب الماركسية اللينينية — يستحيل عليه أن ينتج حسب طاقته ، ولا يأخذ مما ينتج سوى القدر الخاص بحاجته .

. . . يستحيل عليه أن ينتج حسب طاقته ، لأنه يعلم مسبقاً أن عائد إنتاجه ليس له وحده ، وقد طُلب إليه أن يؤمن بالمنفعة المادية وحدها .

وهو إذ يقدر له أجر من الدولة دون طاقته فى الإنتاج ، لا يعطى إذن للدولة من العمل ومن طاقته فى الإنتاج إلا بقدر ما يأخذ منها من أجر أو أقل .

وهنا يكون شعار العامل العملى : العمل على قدر الأجر ، أو الإنتاج حسب تقدير الأجر .

إن السير فى توجيه طاقة العامل على الإنتاج بما يربط له من أجر ، قائم على منطق مادى لا يختلف إطلاقاً ، ويمكن تلخيص هذا المنطق فى مقدمتين :

الأولى : المبادلة المادية ، والمنفعة المادية ، والإله المادى ، والقيم

المادية ، هي صنوف المعبودات في وثنية الماركسية اللينينية ، ودون الإنسانية في أسمى صورها ، ودون التعاون الروحي والإخاء البشري ، ودون الإحسان الذي يحمل على الإعطاء أكثر من الأخذ ، ودون الله المعبود وحده ، الذي يدفع إلى الإيمان بالإخاء والمحبة والتعاون والإحسان ، والتعاطف ، والتواد . . . وكل القيم الإنسانية الرفيعة ؛ إذ القيم الإنسانية الرفيعة في نظر الماركسية أوهام ، أو خرافات ، والعقيدة التي توحي بها هي عقيدة وهم وخيال ، والإله الذي يدعو إليها موجود متخيل أو متوهم فحسب .

الثانية : إن الدافع على العمل في الإنتاج مادي ، والأمر المادي شأنه محدد ، لا يخرج عما يقدر به من معايير مادية ، ولذا لا يزيد ولا ينقص عما يقدر به .

وبناء على هاتين المقدمتين : لا يزيد العمل المادي في الإنتاج للإنسان عما قدر به من أجر معين . وعلى قدر الأجر يعطي العامل . ويعطي العمل على قدر الأجر المحدد له . وإذن لا يتحقق « الإنتاج من كلٍّ حسب طاقته » .

وعندما اتضح خداع هذا الشعار الماركسي واستحال تحقيقه (١)

---

(١) فقد تحدث سكرتير الحزب الشيوعي الروماني بمناسبة ما يسمى بالهجوم لمدة أربعة عشر يوماً ، على نظام الاقتصاد في رومانيا وعدم كفايته ، كما نقلت حديثه مجلة الاكونومست البريطانية في عددها الصادر في ٢١ يناير ١٩٦٧ ص ٢٢١ تحت عنوان : « التفوق في الاقتصاد الاشتراكي » :

لا يمكننا أن نتحدث عن تفوق الاشتراكية عن الرأسمالية ، طالما أن بعض الدول الرأسمالية المتقدمة تنتج أرخص أنواع السلع وأجودها . إننا عندئذ غير قادرين على أن نبرهن على هذا التفوق.

إن ضعف نظام الاقتصاد في رومانيا يختفي وراء النسب النظرية والافتراضية في التخطيط في زيادة النمو (الإحصائيات التخطيطية) .

وقد بدأ الرومانيون يدركون الآن أن هذا الضعف :

(أ) كما هو في النوع وفي نفقات الإنتاج ،

(ب) هو أيضاً في كيته .

وقد أبدى سكرتير عام الحزب الشيوعي في رومانيا (في اجتماع ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ للجنة المركزية) عدة ملاحظات ، لا يمكن معها - كما يقول - أن تتحمل رومانيا طويلا وتقف بعيداً عن الإصلاحات الاقتصادية التي تجرى الآن في دول شرق أوروبا .

وليس المجال أن تعلن المشروعات القيادية للمصانع التي لها شبه استقلال ، وليس كذلك =

فى تجربة الماركسية فى روسيا وشرق أوروبا :: ، استحدث النظام الشيوعى ما أسماه « بالحافز الفردى فى الإنتاج » وهو نسبة فى زيادة أجر العامل ، تعطى له سنوياً حسب زيادته فى الإنتاج المقنن للمستوى المتوسط للعامل .

والحافز الفردى يدل على أن العامل لم يستجب لشعار الشيوعية فى نظام الماركسية اللينينية : « من كلٍّ على قدر طاقته . . . » إذ لديه طاقة متوفرة لم يستخدمها فى الإنتاج بعد ، ومن ثم قدر له حافز فردى مادى آخر يدفعه إلى استخدام تلك الطاقة المتوفرة — بعد أداء العمل فى نظير الأجر المقدر أولا — فى زيادة إنتاجه .

وفيما يذكره سكرتير عام الحزب الشيوعى Caauseseu فى اجتماع اللجنة المركزية للحزب فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٩٦٦ — كما نقلته مجلة

=هو مجال المدح والثناء للتجارب الاقتصادية فى الدول الاشتراكية .. إنما هو مجال الكلمات القاسية التى تهز الرسميين فى الحزب من سباتهم ، ويعلن :

« أن رومانيا لم تزل بلداً متخلفاً » . ويذكر فى هذا الصدد : أن صنوف الآلات التى صدرتها رومانيا فى سنة ١٩٦٤ كان يساوى الطن منها ٤٢٠ جنيهاً .

بالقياس إلى ما يساويه فى بلغاريا من ٥٠٠ جنيه .

وفى فرنسا من ٩٦٨ جنيه .

وفى سويسرا من ١,٧٢٤ جنيه .

وأن الفلاحين الذين يكونون نسبة أكثر من نصف السكان العاملين يعملون فحسب ثلث الوقت المخصص للعمل.

ويقـــول :

إن التخلف كان السبب فى ارتفاع الأسعار للإنتاج ارتفاعاً ظاهراً تقريباً إلى ما يعادل النصف فى البلاد المتقدمة ، إذا نظرنا إلى الاقتصاد ككل .

وكان السبب كذلك فى أن إنتاج العامل فى رومانيا أقل بمقدار النصف أو الثلاثة أضعاف عن العامل فى إيطاليا وفرنسا وألمانيا الغربية .

إن الأيام عديدة تلك التى يطمئن فيها العامل إلى الاحتفاظ بوظيفته ،

ومع ذلك لا يسهم فى إنتاج الاقتصاد إلا قليلا . هل يمكننا أن نحول المصانع إلى مؤسسات خيرية ؟

« إن ألفاً وثلاثمائة وسبعين سلعة من الإنتاج أسفرت عن خسارة فى العام الماضى بما يقرب من مائتين وأربعين مليوناً من الجنيهات الإسترلينية فى عام ١٩٦٦ .

بينما يبدو الوضع سيئاً أيضاً فى عام ١٩٦٧ ، حيث إن العجز فى الميزانية الوطنية يقدر بحوالى مائتين وخمسة عشر مليوناً من الجنيهات الاسترلينية » .

الإكونومست البريطانية فى ٣١ يناير سنة ١٩٦٧ (ص ٢٢١)- من تخلف الإنتاج الاقتصادى فى روما ، وفى البلاد الشيوعية الأخرى فى مقارنتها بالدول الأوروبية الرأسمالية : كفرنسا ، وألمانيا الغربية ، وإيطاليا ، ومن زيادة نفقاته ، وقلة جودته ، ومن الشكوى من أن عامل الزراعة لا يعمل أكثر من ثلث الوقت المخصص للعمل ، وأن عامل الصناعة لا يسهم فى إنتاج الاقتصاد إلا قليلا ، بينما أيامه التى يحتفظ فيها بوظيفته عديدة ، دون أن يقدم فيها من العمل ما يساوى أجرها . . يدل على أن شعار الشيوعية المتقدم الذكر بقى من غير مدلول ، كبقية شعاراتها الأخرى التى تكررها للخداع وليس للتحقيق .

- وإذا كان العامل فى المجتمع الماركسى اللينينى وفى الدولة الشيوعية يعطى من العمل بقدر ما يأخذ من الأجر ، وله طاقة أخرى على العمل بعد ذلك يستخدمها عندما يكون هناك حافز فردى آخر على العمل وزاد الأجر المقدر على المستوى المقنن له ولأمثاله . . . .

فهل بالحافز الفردى الآخر يستنفد العامل كل ما له من طاقة ، أم أنه - هناك كذلك - يعطى من العمل الإضافى ما يساوى مقدار الحافز الفردى فقط ؟

وهل الحافز الفردى يصيب كل من له طاقة على عمل إضافى ، أم أنه زيادة مقنعة فى أجور بعض العاملين لسبب أو لآخر ، دون البعض الآخر ؟

إن « السلبية » التى ترى فى مجال العمل الذى تؤجر عليه الدولة ظاهرة لابد من وقوعها فيما تملكه الدولة من مصادر الثروة القوميه ، وهذه السلبية هى التى تشاهد فى قلة الإنتاج ، وفى عدم جودته ، وفى كثرة نفقاته ، وفى عدم قدرته بالتالى على المنافسة فى سوق عالمية .

إن هذه السلبية ترجع إلى « المساواة » فى الأجور ، بينما هناك « الاختلاف » فى الطاقات على العمل لدى الأفراد .

فصاحب الطاقة الدنيا على العمل إن رضى بالأجر المساوى لرفيقه فى العمل ، فإن ذلك العامل صاحب الطاقة القوية معه لا يرضى بهذا الأجر ، ثم كذلك لا يرضى بالحافز المادى إن منح إياه ، لأن طاقته على الإنتاج تهيىء له فى المباشرة الحرة أكثر من أجره وجزائه الإضافى ، وفى الوقت

نفسه تشعره بقيمته كإنسان يتميز بطاقته وخالقيته فى العمل ، وهذا أهم لديه من الجانب المادى .

وهنا يكون معيار العدالة الاجتماعية الذى تقيس به الدولة مستويات الأفراد معياراً غير عادل ، وغير مرض بالنسبة لبعض الأفراد على الأقل .. بل ربما يعتقد ذلك البعض أنه ينطوى على الغبن والظلم .

إن نظام الماركسية اللينينية فى الحكم — طبقاً لفلسفتها — يتجاوز الأفراد والفروق الفردية بينها إلى « الجماعية » فى العمل ، فهو يحشد للعمل كتلا بشرية ، وقلما يعبر ما بين أفرادها من فروق اهتماماً خاصاً ، ويسوى بينها فى الأجر طالما يكون محيط العمل واحداً ، بغض النظر عن الخصائص الفردية التى تبرز فى العمل وتدخل فى قيمته ، إن كماً أو كيفاً .

وحرص هذا النظام على ذوبان الفرد فى المجتمع والدولة ، والنظر إليه : « كترس فى آلة » ومحاولته من أجل ذلك عدم الاعتراف باستقلاله وشخصيته هو الأمر الذى يدعوه إلى إغفال الفوارق الفردية فى تقدير الأفراد ، وهو كذلك الأمر الذى يحمل على سلوك « الكم » وتقديره — دون النوع — فى إنجاز العمل .

وإذا كانت الدولة فى النظام الماركسى هى كل شىء :

(ا) هى الهدف والغايـــة ،

(ب) وهى الخصم والحكم ،

(ج) وهى صاحبة رأس المال وربة العمـــل :

. . . فإن الظلم الذى يشعر به بعض الأفراد من أجل تقديرهم فى العمل يصير إلى حقد فى النفوس على النظام نفسه ، ثم يتبلور فى الإهمال والتراخى فى العمل ، وقد يتحول إلى انتقام التخريب فيما تملكه الدولة .

— وإذا كان مقياس العدل الاجتماعى فى النظام الماركسى اللينينى يؤدى إلى ظلم بعض الأفراد من العمال ، كثر عددهم أو قل — كما رأينا — فإنه يحرم غيرهم تماماً ممن يسمون بأعداء الثورة ، وهم السابقون من أصحاب رؤوس الأموال فى الصناعة ، وأصحاب المزارع الكبيرة ،

ورجال الأحزاب السياسية ، ومعظم المثقفين ، والكتاب والمفكرين ؛ لأن الدولة عندئذ تحول حتما دون إعطاء عمل لهم تأميناً للحكم ، وإنتقاماً منهم ، وإذا قدرت لهم فى أموالهم — التى تحوّلت إلى ملكية عامة — أرزاقاً ، فإنما لهم فيها ما يكفى فحسب للقمة العيش .

وهم على أية حال إن لم يودعوا السجون والمعتقلات الخاصة ، ليسوا أحراراً فى إقامتهم ، وفى تنقلاتهم على السواء .

وسيظلون فى نظر الحكم الماركسى **أعداء للثورة** : لأنهم طالما كانوا يملكون مالا ، وإن لم ينحرفوا فى استثماره ، وطالما كان **المثقفون والمفكرون** أصحاب قلم وتوجيه ، ولهم القدرة فى أن يعلنوا نقدهم لنظام الحكم ، فهم أعداء حقيقيون للثورة .

وكأن ما ليس لدى عمال المصانع والمزارع من :

(ا) مال ،

(ب) ومنهج للتفكير ، وقدرة على الكتابة والبيان . . . هو سبب العداء لهم وللثورة العمالية ،وكأن التناقض إذن بين العمال وأعدائهم فى :

تناقض المال وعدمــه ،

وتناقض الفكر والثقافة وعدمها .

وكأن الذى يطلب لأفراد المجتمع الماركسى اللينينى : هو الفقر مستمراً ، والجهل والأمية الفكرية على الدوام ؛ حتى يكون ولاؤهم للثورة مؤكداً .

وإصرار هذا النظام — فيما يسميه بالتمثيل الشعبى فى المجالس النيابية والمحلية ، وفى التشكيلات السياسية على العموم — على أن تكون الأغلبية من العمال والفلاحين ، فإنه إصرار منه على اشتراط :

حرمان اليد من المــال ؛

وفقر الرأس من التفكير ،

وفراغ القلب من الإيمــان .

. . لأصحاب هذه الأغلبية .

وإذن طلب الفكر الماركسي اللينيني تحقيق العدالة الاجتماعية على النحو الذى يخططه ويلتزم به لا يحقق العدل بين أفراد المجتمع كافة : بل يحرم فريقاً ، ويبخس حق فريق آخر منهم . . . وبالتالي لا يزيل الحقد ، ولا يحول دون الانتقام .

والمجتمع الأوروبى على عصر الثورة الصناعية يوم جسّم الفجوة بين أصحاب رؤوس الأموال من جانب ، وعمال المصانع من جانب آخر كان يسلك مسلك « الأنانية » فى التحيز لمجموعة من أفراده ، هى مجموعة أصحاب رؤوس الأموال ؛ ضد مجموعة أخرى فيه ، وهى مجموعة العمال :

والماركسية اللينينية عندما تقترح علاج هذه الفجوة – فيما تدعو إليه من تحقيق العدالة الاجتماعية عن طريق إلغاء الملكية الفردية – تسلك كذلك مسلك الأنانية والتحيز لفريق من أفراد المجتمع ، وهم العمال ، دون فريق آخر ، وهم أصحاب رؤوس الأموال .

وإذن الرأسمالية أنانية ،

والاشتراكية الماركسية اللينينية أنانية أيضاً .

والفرق بين طريقيهما هو أن الفريق الذى يتحيز له المجتمع فى النظام الرأسمالى غير الفريق الذى يتحيز له المجتمع الماركسى اللينينى .

وإذا كان العمال فى المجتمع الرأسمالى هم من الضعفاء والمستذلين ، فإن الأثرياء والمفكرين فى النظام الماركسى اللينينى هم أولئكم الضعفاء والمستذلون :

ولو أن المجتمع الأوروبى لم يكن أنانياً فى أولاه وفى أخراه ، لما كان هناك مشكل اجتماعى يحتدم فيه الصراع والقلق على نحو ما وجد على عهد الرأسمالية ، ولما طلب من حل لهذا المشكل يزيد فى بؤس الناس ويبقى على الحقد والنزوع إلى الانتقام على عهد الماركسية اللينينية .

والوقاية من حدوث مثل هذا المشكل – وعلاجه إن وجد – هو إذن فى تجنب سبيل الأنانية من جانب ، والعمل على إضعاف الحقد ونزعة الانتقام من جانب آخر .

وكيف نخفف من حدة الحقد ونزعة الانتقام بسببه ؟

لكن كيف نتجنب سبيل الأنانية فى المعاملة ؟

نترك مجال النظر الأوروبى ، ونعود بالنظر إلى الإسلام — كطريق للحياة — ونحاول أن نتصور موقفه من هذا المشكل الاجتماعى خاصة — وهو المال فى استغلاله — ومن توجيه الإنسان بصفة عامة ليعيش فى سلام واطمئنان ، وفى مودة وترابط أخوى مع من يعاشره فى أسرته ، وفى مجتمعه المحلى ، وفى المجتمع البشرى العالمى :

إن الإسلام يرى أن منفعة المال منفعة عامة لأفراد المجتمع جميعاً ، وإن كانت ملكيته ملكية خاصة : فهو بيد صاحبه ، ولكنه مستخلف عليه من الله . ومعنى ذلك : أن الإسلام لا يمنع الملكية الخاصة للمال ، ولا يحول دون المباشرة الفردية ، بل ربما كان يطلبها أولا . ولكن يجب على من يملك المال ويباشر استثماره أن يراعى أن للآخرين من أفراد المجتمع المحرومين — دون مقابل منهم — حقاً فيه يتعين أداؤه :

« آمنوا بالله ورسوله
وأنفقوا مما جعلكم مستخلفين فيه ،
فالذين آمنوا منكم وأنفقوا لهم أجر كبير » (١) .

ويقول القرآن الكريم كذلك :

« إن الإنسان خلق هلوعاً . إذا مسه الشر جزوعاً . وإذا مسه الخير منوعاً . إلا المصلين . الذين هم على صلاتهم دائمون . والذين فى أموالهم حق معلوم . للسائل والمحروم . والذين يصدقون بيوم الدين » (٢) .

والضمان فى أداء صاحب المال حق الآخرين فى مجتمعه — تطبيقاً لاستخلافه عليه من الله — أمران :

(ا) الإيمان بالله .

(ب) والتصديق بيوم الدين ، أى بالحياة الأخروية .

---

(١) الحديد : ٧ .   (٢) المعارج : ١٩ — ٢٦ .

— فمن يؤمن بالله يؤمن برسالته وبكتابه ، وقد فرض الله فى كتابه استخلاف صاحب المال على ماله لمصلحته الذاتية ، ومصلحة من سواه فى أمته ، وهو إذ يباشر استثمار المال عندئذ لا يرعى حق الآخر فيه فحسب — وبالأخص السائل والمحروم — وإنما أيضاً يرعى ما يوجبه الإيمان بالله على المؤمن فى معاملة أخيه المؤمن .

لا يبخسه أجره على عمل يؤديه ، ولا يكلفه أكثر من طاقته فى العمل .

وإن احتاج إلى عون فى أدائه شاركه فيه : «إخوانكم خولكم (خدمكم) أطعموهم مما تطعمون أنفسكم ، واكسوهم مما تلبسون . وإن كلفتموهم بأمر لا يطيقون فأعينوهم على أدائه » .

ولا ينقصه الكيل والميزان فى البيع والشراء .

ولا يخدعه أو يغشه فى عقد يتفق معه عليه .

ولا يكرهه بطريق مباشرة أو غير مباشرة على إنجاز أمر فيه غبن لأحد الطرفين :

« وإلى مدين أخاهم شعيباً ، قال ياقوم
إعبدوا الله ما لكم من إله غيره ،
ولا تنقصوا المكيال والميزان ،
إنى أراكم بخير وإنى أخاف عليكم عذاب يوم محيط » (١) .

ولا يستوفى إذا اكتال على الناس ، ويخسر إذ كالهم أو وزنهم :

« ويل للمطففين. الذين إذا اكتالوا على الناس يستوفون.وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون » (٢) .

والذى يستوفى من العامل عمله ، ثم يخسره إذا أعطاه أجره هو مطفف وله الويل فى الآخرة .

— والتصديق بيوم الدين دافع آخر ، بجانب الاستخلاف على المال ، نحو الاستقامة وعدم الانحراف فيما جاء فى توجيه كتاب الله خاصاً بالمال

---

(١) هود : ٨٤ (٢) المطففين : ١ — ٣

والمعاملة ، وبما يدعو إلى الرحمة والشفقة ويحض على التعاون والمودة : إذ المصدق بيوم الدين ينتظر جزاء الله عندئذ وهو جزاء المحسن على إحسانه ، والمسيء على إساءته . . . جزاء من استقام على استقامته ، وجزاء من انحرف على انحرافه .

ولا شك أن عامل الخوف من الجزاء ، كعامل الرغبة فيه — ممن هو صاحب الأمر كله فى الوجود — من البواعث على إنجاز العمل المتقن والسلوك الحسن مع الآخرين :

« اعلموا أنما الحياة الدنيا لعب ولهو وزينة وتفاخر بينكم وتكاثر فى الأموال والأولاد ،
كمثل غيث أعجب الكفار نباته ثم يهيج فتراه مصفراً ثم يكون حطاماً ، وفى الآخر عذاب شديد ومغفرة من الله ورضوان ،
وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور »(١)

فى هذه الآيات يصور القرآن الدنيا بهذه الصورة الخادعة البراقة ، التى ينتهى أمرها إلى « لا شيء » لا ليصرف المؤمنين عن متعها ، وزينتها ولكن ليوجههم إلى أنها لا تستحق التركيز عليها والإيمان بها وحدها ، كما لا يدعو شأنها إلى التخاصم والبغضاء فيما بينهم .

ولخداعها كانت مغرية ؛ ولإغرائها كانت فتنة .

وهنا كانت مرحلة الحياة فيها مرحلة عابرة ؛ وفى الوقت نفسه مرحلة اختبار :

« وما الحياة الدنيا إلا متاع الغرور » .

ولأن الدنيا مرحلة أولى تليها مرحلة حياة أخيرة ، كانت هذه المرحلة الأخيرة إما مرحلة عذاب شديد لمن انحرف فى المرحلة السابقة فى سلوكه والتعامل معه ؛ أو مرحلة مغفرة من الله ورضوان منه لمن استقام واتبع ما أنزل من عند الله فى تصرفه .

---

(١) الحديد : ٢٠

وبالإيمـــان :

(ا) بالله ،

(ب) وباليوم الآخـــر ،

. . . لا تقوم مشكلة اجتماعية كتلك التى قامت فى المجتمع الغربى الصناعى بين أصحاب رؤوس الأموال ، والعمال فى مصانعهم ، وبالتالى لا يحتاج الأمر إلى حل كمثل الحل الذى تفرضه الماركسية اللينينية :

إن الأثرياء من المؤمنين بالله لا يتحول ثراؤهم مهما عظم — يوماً ما — إلى « رأسمالية » لأن الرأسمالية ليست هى ملكية المال الوفير ، ولكنها الإساءة إلى الغير بسبب ملكية المال ، قل أو كثر :

« فالربا » هـو : رأسمالية ، وإن قـل مالـه .

وثروة الصحابى عبد الرحمن بن عوف ، وكذا ثروة الخليفة عثمان ابن عفان — رضى الله عنهما — على ضخامتها ليست رأسمالية ؛ لأنهم لم يسيئوا استخدامها ، ولم ينتج بسبب ضخامتها ضرر لأحـد . . بلى على العكس : كانت منفعتها عائدة على المسلمين جميعاً . وأيضاً فإن المؤمنين مطالبون فى أموالهم بالإنفاق منها على غيرهم من أفراد الأمة إنفاقاً لا يقابله إلا وجه الله ، ولا ينفقون منها على أنفسهم إلا بقدر حاجتهم إلى الإنفاق :

« . . . ويسألونك ماذا ينفقون

قل العفو ، كذلك يبين الله لكم الآيات لعلكم تتفكرون » (١) .

فالآية توضح أن حدود الإنفاق لوجه الله هى فيما يزيد عن الحاجة الخاصة لصاحب المال إلى مال .

والإسلام يعير أهمية كبرى . . لأن يكون الإنفاق فى سبيل الله فيما وراء الحاجة مرتبطاً بإرادة صاحب المال واختياره ، وليس عن طريق الإكراه والإلزام . إذ أخص ما تتميز به إنسانية الإنسان هو المشيئة والحرية الفردية . والذى يعنى القرآن بالترغيب فى الإنفاق ، دون الأمر بالإلزام :

« وما أنفقتم من شىء فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين » (٢) .

(١) البقرة : ٢١٩ . (٢) سبأ : ٣٩

. . . فالآية ترغب فى الإنفاق لصالح الأمة ، فى غير مقابل من أحد ، إلا وعد صاحب الملك كله وهو الله سبحانه وتعالى : « **فهو يخلفه ، وهو خير الرازقين** » .

ولأن قضية الإنفاق إذن فيما وراء الحاجة فى سبيل الأمة — أو سبيل الله — تعتبر قضية بدهية ، وتكاد تكون صفة ملازمة للإيمان بالله ، جاء تعبير القرآن تعبيراً إخبارياً :

« **ومن رزقناه منا رزقاً حسناً فهو ينفق منه سراً وجهراً** » (١) .

. . كما جاء فى وصف المؤمنين :

« **وأمرهم شورى بينهم**
ومما رزقناهم ينفقون »(٢) .

. . . مما يشعر بإن الإنفاق لصالح الآخرين — عدا الذات — أمر مفروغ منه ، طالما وجد الإيمان صفة للمؤمن ، أو للجماعة المؤمنة على حد سواء .

وإذ قرن القرآن فى وصف المؤمنين كأمة وجماعة هنا صفة : إنفاق المال لوجه الله بالشورى بين المؤمنين فى أمورهم فى الدنيا . . . فلكى يوضح :

أن الشورى فى علاج شأن المؤمنين لا تقل أهمية عن إنفاق المال وراء الحاجة لإصلاح أمرهم وسد منافذ الحقد فى صفوفهم .

وإن إنفاق المال لا يقل كذلك أهمية عن الشورى ، إذا ما أريد للأمة الإسلامية أن تكون أمة متماسكة وقوية فى مواجهة ضعف داخلى أو اعتداء خارجى .

والإسلام بعد هذه الإشارة القصيرة إلى بعض آيات القرآن الكريم ، لا يترك فى حياة المؤمن به فراغاً يشغله بالانحراف فى استثمار المال ، على نحو يضر الآخرين معه فى مجتمعه وأمته .

إذ نهيه عن :

« التطفيف » فى المال من جانب ،

---

(١) النحل : ٧٥ .
(٢) الشورى : ٣٨ .

وطابَ إنفاق العفو فى سبيل المصلحة العامة من جانب آخر :

. . . يجعل من المؤمن به إنساناً غير أنانى ، كما يمكن من نفسه الروح الجماعية ، التى تدفعه إلى تحقيق أسس السلام ، والاطمئنان بينه وبين الآخرين معه فى مجتمعه ، وهى التحاب ، والتعاطف ، والتواد ، والتعاون ، والترابط .

وعن هذه « الروح الجماعية » — وليس عن إعلان شعار الاشتراكية — لا يقوم « صراع » بين الطبقات ، لأن الجو لم يهيأ له ، وأرض المجتمع غير صالحة لتنبت بذوره .

وأيضاً بهذه الروح الجماعية الإسلامية وحدها — وليس بالماركسية اللينينية — تصفى مشكلة الصراع الطبقى إن وجدت فى جو يساعد عليه ، وهو جو « الأنانية » وسيادتها ، وهو ذلك الجو الذى يهيىء القيام للنظام الرأسمالى ، وكذلك الجو الآخر الذى يصاحبه الفلسفة المادية التاريخية لماركس وتلاميذه فى محاولتها إنهاء هذا الصراع .

ولولا أن النظام الرأسمالى تسانده القوة ، وهى القوة العالمية الأولى فى وقتنا الحاضر . . .

. . . ولولا أيضاً أن النظام الماركسى اللينينى يقوم على بطش القوة وإرهاب اللاأخلاقية المادية ، وهى القوة العالمية الثانية فى وقتنا الحاضر كذلك :

. . . لكانت الفوضى التى لا تنتهى آثارها من سفك الدماء فى قتال لا تحدد أطرافه ، ومن خصومة يشتد أمرها ، كلما مر عليها الزمن فى مجتمعات الشرق والغرب على السواء .

إن وجود النظامين فى الحكم ، وهما النظام الرأسمالى والماركسى اللينينى ليس لقيمة فلسفتهما ذاتياً ، بل لقوة الذرة والصاروخ ، وهما قوة غير عادية لم يشهدها التاريخ البشرى من قبل .

أما الإسلام : فلأنه يعتمد على « المشيئة الحرة » فى إيمان المؤمن — وقد حد من هذه المشيئة إكراه انبثق من النظامين لنظامه فى مجتمع المسلمين —

فلا يستطيع أن ينافس أحداً منهما ، فضلاً عن كليهما معاً ، وبالتالى لا يستطيع نظامه أن يظهر فى إنسانيته أمام الصيحات المستمرة التى تطلقها أجهزة الإعلام المختلفة فى حروب أيديولوجية لا تخمد أوارها ، لهذه الأيديولوجية أو لتلك ، ضد الأيديولوجية الأخرى .

وضعف **الإسلام** ليس بضعف نظامه للحياة ، ولكن **بضعف المسلمين** فى **تبعيتهم لإحدى الأيديولوجيات الأجنبية** ، ثم بضعف استطاعتهم على الاستقلال فى تقيم نظم الحياة ، وفى مقدمتها : الإسلام .

إن الإسلام إذ ينهى عن :

« التطفيف » يمهد الطريق لتحقيق العدل فى المعاملات المالية ،

وإذ يطلب إنفاق « العفو » من المال يحمل على سلوك طريق الإحسان .

. . . والإحسان فوق العدل والتوازن الاجتماعى : إنه يحمل على العطاء أكثر من الأخذ ، والأداء أكثر من الطلب ، وذلك هو سبيل السلام وقوة التضامن .

إن « الأنانية » كانت — وما تزال — مصدر الشر فى النفس البشرية والمجتمع البشرى على السواء .

وإن « الروح الجماعية » الناشئة عن الإيمان بالله واليوم الآخر كانت — وما تزال — مصدر الخير للإنسان والمجتمع الإنسانى معاً .

والعبرة هى بالطريق الذى يحد من « أنانية » الفرد ليصلح المجتمع ، وليست العبرة باسم الفلسفة وزمن صدورها ، ولا بوقوع الإسلام فى وقت مضى وانتهى .



النظرة إلى الحرية الفردية
دعوة إلى إفناء الفرد فى المجتمع

يتحدث النظام الماركسى اللينينى عن : « الحرية السياسية » للفرد ، وعن الديمقراطية الشعبية كنتيجة مقررة لتحويل « رأس مال الأفراد » إلى « رأس مال الدولة » ونقل ملكية المال الخاص إلى ما يسمى بالقطاع العام . ويعلل تقرير هذه النتيجة ، وحتميتها بزوال « استغلال رأس المال » إذا ما تم هذا التحويل .

و « استغلال » رأس المال فى نظر الماركسية إذن مرتبط ارتباطاً وثيقاً بملكية الأفراد للمال ، كما أن زوال هذا الاستغلال فى نظرها أيضاً مرتبط ارتباطاً تاماً بملكية الدولة للمال .

فإذا تحولت ملكية المال إلى الدولة — أصبح عندئذ — فى نظر الماركسية اللينينية — للأفراد حرية تامة فى التعبير وإبداء الرأى ، وأصبح الذين كانوا لا يملكون هذه الحرية من قبل — من الذين يعملون كأجراء لدى أصحاب رؤوس الأموال الخاصة — يملكونها الآن بعد التحول .

أصبحت لجميع أفراد الشعب حرية فى التصويت ، وفى اختيار الزعماء والقادة ، بل وفى توجيه دفة الحكم ، وفى التشريع ، وفى تحديد أهداف الدولة .

أصبح لكل فرد أن يقول ما يشاء ، وأن يعبر عما يريد ، دون رهبة وبلا خوف من بطش حاكم ، أو من حرمانه من العمل والأجر عليه .

وفى نظر الماركسية اللينينية إذن أن أصحاب رؤوس الأموال فى الشركات والمصانع ، وكذا أصحاب الإقطاع فى الزراعة ، هم وحدهم مستعبدو الشعب

وجلادوه ، وهم أصحاب السخرة ومهدرو كرامة أفراده الإنسانية . . هم الأعداد الحقيقيون للشعب وجماهيره . . .

أما الدولة فهى الأب الحنون الأعلى للمجتمع ،

. . . وهى صاحبة العدالة الاجتماعية فيه ،

. . . وهى الراعية للكرامات والقيم الإنسانية ،

. . . وهى الضامنة والمتكفلة للجميع بحياة أفضل وحرية غير مقيدة .

حقيقة إن الأفراد قد يطغون بمالهم . . « **إن الإنسان ليطغى . أن رآه استغنى** » (١) .

وحقيقة أنهم قد يسخرون غيرهم عن طريق ما يملكون .

. . . وقد يجحفون بحقوق هؤلاء الغير ويقصرون فى رعايتهم ، وفيما يجب أن يكون عليه وضعهم كبشر ، وفيما يجب أن تكون عليه العلاقة الإنسانية كذلك بين فرد وآخر ، ومواطن ومواطن ، فى مجتمع واحد تسوده قيم واحدة وأهداف واضحة .

. . . ولكن عندما تتحول الملكية الخاصة إلى ملكية عامة ، وتصبح الدولة هى المالكة ، أو يصبح رأس المال فى الدولة ملكاً لجميع الأفراد . . . من الذى يتصرف فى هذا المال ؟ تصرفاً أخيراً ؟

أو بعبارة أخرى : من الذى يصبح من بين الأفراد صاحب المنح والحرمان لغيره من هذا المال ؟

أيصبح جميع الأفراد فى المجتمع عندئذ أصحاب صلاحية للأخذ والإعطاء من هذا المال وأصحاب أهلية فى توجيهه ؟

أم يصبح عدد محدود من الأفراد ينتهى إلى فرد واحد ، وهو صاحب الصلاحية والأهلية فى التصرف فى « رأس مال الدولة » ، وهو صاحب النفوذ والكلمة الأخيرة فى التوجيه فى الدولة ، فى الحزب أو المكتب السياسى ؟

لا يمكن أن يكون جميع أفراد المجتمع فى النظام الماركسى اللينينى عندما تصبح الدولة هى صاحبة رأس المال فى المجتمع دون الأفراد . .

(١) العلق : ٦ ، ٧

أصحاب صلاحية وأهلية فى التصرف فى رأس المال العام عندئذ ، وإلا كانت الملكية العامة مصدر فوضى وخصومة ونزاع ، بدلا من أن تكون مصدر سلام وتعاون كما يدعيه النظام نفسه . وإلا كانت الملكية العامة أيضاً مثار حرب أهلية لا ينتهى أوارها .. وإلا كانت كذلك نهباً مباحاً .. وأخيراً كانت تخريباً للملكية نفسها ، وإتلافاً للاقتصاد القومى كله .

« وحزمة » الأفراد التى ينتهى أمر التصرف فيها إلى واحد يتزعمها ، لا يبعد أن يكون شأنها شأن الأفراد المستغلين من أصحاب الملكيات الخاصة فى النظام غير الماركسى ، وهو النظام الديمقراطى الحر ، على نحو ما يصوره دعاة الماركسية .

لا يبعد أن تكون « حزمة » الأفراد هذه فى استغلالها للقطاع العام والملكية العامة على نحو غير مألوف إلا فى الإقطاع على عهد الحكم المطلق أو النظام القبلى . ... تتخذ هذه « الحزمة » أو هذه العصابة من رأس مال الدولة مصدراً للإنفاق واضح الانحراف على :

شلل المحاسيب فى متعهم فى القصور والرحلات وفى الترف من كل لون .

وعلى الأفاقين ممن يقومون بالأعمال غير الأخلاقية ضد المواطنين لتمكين نظام حكمهم من البقاء والاستقرار .

على المنافقين ممن يروّجون تصرف النظام ويبررون قبوله . .

وعلى أجهزة المخابرات فى الداخل والخارج ، لتصيد المعارضين لنظام الحكم والعمل على إسكاتهم بإبادتهم أو بتعذيبهم . .

وعلى الشرطة السرية .

... وليس أخيراً على الجماعة المسلحة التى يطلق عليها اسم الجيش . وهى جماعة تستمتع بامتيازات عن المواطنين الآخرين ، قلّما كان يستمتع بها جيش احتلال فى عصر من العصور ، فى مقابل عرضها لعضلاتها فى المناسبات ، أو عندما يقتضى الأمر ، من التخويف والإرهاب للآخرين .

ومع ذلك لا يمكن :

معارضة هذه « الحزمة » ،

ولا الإعلان عن انحرافاتها ،

ولا النقد المباشر لسلوكها .

لأن جميع وسائل الإعلان فى عصرنا القائم تسيطر عليها هذه « الحزمة » ولا تدع متنفساً فيها لرأى آخر غير ما تراه .

ولأن هذه « الحزمة » من المتسلطين باسم اللينينية أو الشيوعية تملك وحدها التصرف فى « رأس مال الدولة » أى ملكية القطاع العام بالإعطاء والحرمان .. كان جميع الأفراد الآخرين من المواطنين أشبه بالأجراء الذين يتحكم فيهم رب العمل ، ولا يملكون معارضته أو مناقضة لرأيه ولو بالتعبير الهادىء ، وعليهم فقط أن يطيعوه طاعة عمياء ، سواء فى قبول قيمة الأجر أو فى قبول نوع العمل الذى يحدده هو . وعندئذ يصبح « رأس مال الدولة » فى النظام الماركسى مصدراً لسيادة المتصرفين فيه من القلة المتسلطة ، كما تصبح له فاعلية لا تحد فى الإكراه على العمل وقبول الأجر عليه .

وهنا لا يكون تحويل رأس المال من الأفراد إلى « الدولة » كما يطلب النظام الماركسى اللينينى مقدمة للحرية الاجتماعية التى تتمثل فى :

التعبير الحـــر للأفراد ،

والنقد الحر لسلوك السياسيين والقائمين بشأن الدولة .

... بل هو يصبح أداة للتسخير والهوان والمذلة ، كما هو وسيلة للإرهاب والتسلط وذلك لا يتفق إطلاقاً مع الجو الذى يهيأ للحرية الاجتماعية والسياسية كما ينبغى .

إن تحويل رأس المال من أيدى الأفراد إلى « رأس مال الدولة » فى النظام الماركسى اللينينى إذن هو يهيىء فرصة الطاعة المطلقة تجاه « الحزمة المتسلطة » على المواطنين الآخرين ، وينقل لأفراد هذه العصابة « قدسية الشرك » التى كان يمنحها المشركون فيما مضى فى المعتقدات الوثنية لآلهتهم ، خوفاً من ضررهم وأذاهم ، أو طمعاً فى عطائهم ورضاهم .

ويصبح أفراد هذه « الحزمة » كالأرباب ، التى يتزعمها رب أكبر ، يدين له الجميع بالولاء ، خشية جبروته وانتقامه .

وعلى جميع العابدين لهذه الأوثان أن يبقوا فى تقربهم وولائهم ، وألا يحركوافى جوانب صدورهم إلا الرضا والبقاء على عهد الربوبيةالمقدسة لهم(١).

وتنقل بذلك إلى الحزب الشيوعى فى أى نظام ماركسى لينينى — وهو الذى يمثل هذه الزمرة المتسلطة،كما تنقل إلى الأيديولوجية الماركسية نفسها — قدسية الكنيسة الأرثوذكسية ورجالها ، وقدسية الكتاب المقدس وما يتضمنه من وصايا ؛ تلك القدسية التى كانت تعرف فى النظام الكنسى المسيحى فى روسيا القيصرية ، قبل قيام الانقلاب الدموى البلشفى فى ٧ نوفمبر سنة ١٩١٧ ، وهو الانقلاب الذى أطاح بنظام ثورة فبراير من العام نفسه ، وبالتالى أطاح بالحكم القيصرى كله .

---

(١) على أثر الحركة التحريرية التى قامت فى تشيكوسلوفاكيا فى فبراير عام ١٩٦٨ ومحاولة ضغط الاتحاد السوفييتى للإبقاء على النظام الشيوعى. . . عقد اتفاق بين زعيم الحزب التشيكوسلوفاكى Dubchik والاتحاد السوفييتى — أوردته مجلة نيوزويك News Week فى عدد ١٧ يونية سنة ١٩٦٨ على النحو التالى :

« إن رئيس الحزب التشيكوسلوفاكى قد دفع الثمن باهظاً للحيلولة دون الغزو العسكرى السوفييتى فى نظام حكمه الحر ، وذلك طبقاً لمصادر أوروبا الشرقية .

إذ وجب عليه أن يعطى السوفييت ضماناً وتأكيداً لست نقاط :

- ضمان استمرار نظام الحزب الواحد وهو الحزب الشيوعى .
- عدم إنشاء ملكية خاصة فى الصناعة .
- تقييد حرية الصحافة .
- الخضوع خلف وارسو .
- عدم مراجعة الحكم السوفييتى فيما مضى وإظهار عيوبه .
- صداقةإيجابية بين تشيكوسلوفاكيا وجيرانها من البلاد الشيوعية .

ومن النقاط الثلاث الأولى يتجلى مدى حرص الحكم الماركسى اللينينى على السيطرة على رأس المال الذى أصبح « رأس مال الدولة » وعدم مشاركة النفوذ عنطريقه لغير أعضاء الحزب الشيوعى ثم مدى الحرص على كبت حرية الرأى والنقد ، وفى الوقت نفسه مدى المحافظة على قدسية التصرف للزمرة الحاكمة .

... ليس هناك ضمان إذن فى النظام الماركسى اللينينى يحول دون صيرورة « رأس مال الدولة » إلى مصدر للاستغلال البشع ، والانحراف الواضح ، والتحكم السافر ، وإكراه المواطنين على الطاعة والخضوع .

... ليس هناك ضمان إذن فى النظام الماركسى اللينينى يوقف تحول «المجموعة»أو العصابة التى بيدها الحكم إلى « أرباب وآلهة » ، ولكن من البشر الذين لا يحسنون صنعاً ، وإن كانوا يستطيعون :

التخريب فى الاقتصاد القومى .

والإفساد فى العلاقات بين الناس .

ونشر اللاأخلاقية فى سلوك الأفراد .

والحجر على التفكير المستقيم .

وإعلاء صوت الإرهاب والتعذيب لمن يخالف بالرأى بكلمة ينطق بها أو يكتبها ، أو يهمس بها فى مجلس خاص .

... ليس هناك ضمان إذن فى النظام الماركسى اللينينى يحول دون التسخير الجماعى للأمة أو للشعب ، الذى قفزت لحكمه عصابة تتحكم فيها كل غرائز النهم والسيطرة والحكم والاستغلال فى أسوأ صورة .

... بل على العكس : إن إلغاء الملكية الفردية وتكوين ما يسمى « بملكية الدولة » أو بالقطاع العام أو « بالملكية العامة » أو « بملكية الشعب والعمال » وغير ذلك من الأسماء الخادعة ... — ليست على القطع — طريقاً لازدهار الاقتصاد القومى ، ولا لرفع مستوى المعيشة ، بقدر ما هو طريق معبد للاستغلال الجماعى لصالح مجموعة أو عصابة يتسلط عليها فرد .

وإذا تحكم التسلط وسادت غرائز النهم والجشع والإفساد والتخريب . . فليس هناك سبيل إطلاقاً إلى ما يسمى بـ « الحرية الاجتماعية » التى يدعيها النظام الماركسى اللينينى .

إن رق الأفراد وجد فى عصور الجاهلية ، ولكن رق الجماعات واستعبادها وجد فى ظل النظام الماركسى اللينينى وفى القرن العشرين .

كيف تكون هناك حرية فردية فى التعبير ، والنقد ، والانتخاب ، فى ظل هذا النظام ، وهو يفرض قداسة للحزب الشيوعى ولتصرفاته ، ويجعله يعلو الدولة التى هى بدورها تعلى قيم الأفراد ووجودهم فى هذا النظام ؟ .

كيف تكون هناك حرية انتخابية فى اختيار زعيم الحزب أو رئيس الدولة ، وهو مؤله أو شبه إله ، لا يمكن أن يحدث بخاطر مواطن فى ظل هذا النظام نقد « تصرفه » أو تخيل « لصورته » على الحقيقة ؟! .

❋ ❋ ❋

إن الحرية الفردية فى التعبير ، والنقد مرتبطة حقاً بالسيادة على المعدة ، ولكنها لا تتحقق إلا بسيادة الفرد على نفسه ، وليست بسيادة « الدولة » التى تتجسم فى الواقع فى النظام الماركسى فى عصابة معينة محدودة ، وفى زعيم يتزعم هذه العصابة بكل أساليب الإغراء والإرهاب ، وليس بأسلوب الاستقامة فى التفكير والتصرف والتوجيه ، وهو أسلوب الإنسان المهذب .

إن الذى يسود على معدته وعلى غرائزه يمكنه أن يعبر تعبيراً حراً غير خاضع فيه لأى مؤثر ، سوى ما يؤمن به هو — وسوى ما يعتقده — لأنه الذى يسود بذاته وبما يملك من إرادة قوية .

وسبيل الإرادة القوية ليس إذلال « الدولة » للفرد ، وليس استغلال جماعة الحزب الشيوعى فى النظام الماركسى للفرد ، وليس كبت هذه الجماعة لشخصية الفرد ، وجعلها ترساً فى عجلة ، وليست مطالبته بتأليه الزعيم الحاكم وتقديسه : لأن تلك كلها وسائل إضعاف وليست مصادر تقوية .

... وأما الأمر الذى يمكن الفرد من قوة الإرادة ، وبالتالى يمكنه من السيادة على نفسه وشهوته وغرائزه ، ومن توجيهها توجيهاً سليماً إنسانياً . . هو فى عبادة الصوم فى الإسلام فى الدرجة الأولى .

فهى وحدها التى تجعل منه إنساناً يكون له اكتفاء ذاتى بالرقابة على تصرفاته وهى رقابته على نفسه . ومن بين هذه التصرفات إمساكه اليوم كله عن الأكل والشرب ، وعما يمنع الإنسان عادة مدة شهر رمضان . . من بين هذه التصرفات الاستمرار فى الحرمان الذى فرضه على نفسه مدة معينة

بإيمانه بالله ، إيماناً لم تشبه كراهية ولا إجبار . وبالرقابة على حرمان المعدة فترة معينة يصبح الحرمان أمراً ميسوراً - إن فرض على الإنسان - فى وقت يخير فيه بين حرية الرأى ، أو الحد من مطلوب المعدة وشهوة النفس .

ثم يأتى فى العبادة الإسلامية بعد ذلك دور الزكاة ، وهو دور إرادى كذلك ، لأنه إعطاء مال تشح النفس عادة فى سبيل جمعه واقتنائه عن رضاء ومحبة وطواعية .

فالمال يمتلك ثم يتنازل عنه ، ومتعة الحياة : وبالأخص متعة البطن والفرج تشتهى ثم لا ينظر إليها وتعف النفس عنها ، وتصبح أمراً غير مرغوب فيه بفعل الإرادة والإيمان .

وبقية العبادات الإسلامية - وبالأخص الصلاة - تُسهم بلاشك فى صفاء النفس ، وصفاء العلاقة بين المؤمن وربه . ذلك الصفاء الذى يتيح لإرادة الإنسان أن تقوى وأن تتحكم فى السيادة على المعدة والفرج ، وبالتالى يتيح للإنسان صاحب السيادة على نفسه أن يعبر تعبيراً حراً فى غير خوف من معدته - والتهديد بعدم ملئها ، وفى غير اكتراث بمن معه لقمة العيش - أهو صاحب رب العمل فى النظام الرأسمالى أم الدولة فى النظام الماركسى بعيداً عن التأثر به ؟ .

إن التربية الإسلامية على منهج الإيمان بالإسلام هى وحدها مصدر التوجيه السليم لحرية الفرد فى التعبير ، وهى الضمان أيضاً لمباشرة هذه الحرية . . ثم هى فى الوقت نفسه الضمان لعدم الطاعة والولاء لجماعة تتحكم فى الرقاب بشعارات خادعة ، وتحت تأثير استخدام العضلات ، ووسائل الإرهاب والتعذيب . ثم هى أخيراً الضمان لعدم استغلال الإنسان للإنسان عن طريق التحكم فى المعدة ولقمة العيش ، سواء أكان المستغل صاحب المال ورب العمل ،أم كان « الدولة » التى نُقلت إليها ملكية المال ، وأخذت لنفسها حق الوصاية على الأفراد ، باسم « الاشتراكية العلمية » ونظام « لينين » .

* * *

فلسفة الماركسية اللينينية
طريق إلى التحكم ، وليست نظاماً للحكم

إن شعار « التقدمية » فى الفلسفة الماركسية « اللينينية » يتحول الآن ــ كما بدا لنا فى القرن العشرين إلى « الرجعية » : إلى القرن التاسع عشر ، وإلى الوقوف بالتطور الاجتماعى والتطبيق الصناعى عند أحداثه وأوضاعه .

وإن الصراع الطبقى . . الذى تؤسس عليه هذه الفلسفة طلبها بـ « الثورة العالمية العمالية » وباستخدام وسائل العنف والتخريب للمصانع والحضارات : حتى يتحقق سقوط الرأسمالية وقيام الديكتاتورية العمالية .. أصبح يتضاءل أثره منذ التقدم التكنولوجى عقب الحرب العالمية الثانية ، ومنذ تطور « الآلية » بعد النصف الثانى من القرن العشرين الذى أخذ يقلل من شأن اليد العاملة ، ويطلب المزيد فى مقابل ذلك من العمل الفنى القائم على تنوع الثقافة .

ولذا أضحى شعار « الصراع الطبقى » دعوة إلى الحقد ، وسيطرته على التقابل الذى هو بين الفقر والأمية أينما وجدا من جانب ، والثراء وتوجيه الفكر أينما كانا من جانب آخر . . .

وإن الدعوة إلى « العدالة الاجتماعية » تنتهى بإلغاء العدل بين الناس سواء بين العمال أنفسهم ، أو بينهم وبين من سواهم ممن كانوا أثرياء ، أو ينتسبون إلى العلم والفكر والثقافة فى المجتمع ؛ ويصير أمر هذه العدالة إلى تحيز ، وبذلك تفقد خاصية الحل للمشكل الاجتماعى ، الذى ادعت أنه عن طريقها وحدها ، تذهب تعقيداته ، ويعود الأمر فى العلاقات عندئذ إلى وضع إنسانى طبيعى .

وإن « الحرية الفردية » التى طُلب لها فى هذه الفلسفة أن تكون مكفولة فى ظل « الحرية الاجتماعية » ليس لها وجود على الإطلاق أمام سيادة الدولة وسيطرتها. وقد يُشار فى نظام الحكم القائم على هذه الفلسفة الماركسية

اللينينية إلى وجود « الدولة » الحاضر فى الحزب وقته ، ولكن لا يرى الفرد إطلاقاً حتّى تكون له « حرية » إلا إذا فحصت مواطن أقدام رجال الحزب ! ومن البعيد أيضاً — إذا ما فحصت — أن يرى الفرد فيما تخلفه أقدامهم من آثار على أرض المجتمع ! .

وإذا أسفر التطبيق للفلسفة الماركسية ، أوضح التحليل لمبادئها على ضوء التغير الاجتماعى التكنيكى ، أن شعاراتها من :

(ا) القـــدمية ،

(ب) والصراع الطبقى ،

(ج) والعدالة الاجتماعية ،

(د) والحـرية الفردية :

تناقض مجريات الأمور فى التطبيق لنظامها لسبب أو لآخر ... كما تناقض بعضها ، وتناقض قبل ذلك المنطق السليم .

فلماذا الحرص على نظامها فى الحكم ؟ ولماذا تتكتل القوى المادية لمساندته؟ ولماذا تجند أساليب الدعاية المختلفة لإضفاء الوجه الإنسانى عليه ؟ .

- أهو التسلط فى الحكم من أجل التسلط فيه ؟ .
- أهو الميل إلى التوسع فى رقعة السيادة والتوجيه ، لذات الميل إلى ذلك؟
- أهو المنافع الاقتصادية التى يحققها التسلط ، والميل إلى التوسع ؟ .

إن الفلسفة الماركسية اللينينية إذا أخذت طريقها إلى السلطة حققت كل ذلك من التسلط فى الحكم ، ومن الميل إلى التوسع ، ومن المنافع الاقتصادية .. مما تطلبه شهوة النفس البشرية وتسعى إليه « الأنانية » .

إن حب التسلط شهوة ومطلبٌ للنفس الضعيفة . وإنّ حب السيطرة بالقوة وعن طريق الإرهاب والتعذيب ظاهرة من ظواهر النفس المريضة التى تستمتع بسياط القوة وهى تنزل على أبدان الآخرين : أو بأداء الطاعة والولاء، أو بطلب المساعدة على تخفيف الحرمان والجوع .

. . وإن الميل إلى التوسع فى السيادة يحمل عليه ميل إنسانى آخر ، وهو الميل إلى الزعامة : فإذا قوى هذا الميل الأخير وأصبح يحمل على التفرد

فيها اشتد ساعد الميل إلى التوسع فى السيادة إرضاء للميل إلى الزعامة والتفرد فيها . وهذا أيضاً شهوة النفس الضعيفة التى تسعى لتغطية ما بها من ضعف ، ولو بالسيادة على الآخرين .

. . وإن حب الملك والاقتناء لما تشتهيه النفس التى تميل إلى أن يعظم شأنها بالمال والمنافع الاقتصادية . وهى تلك أيضاً نفس ضعيفة ، وليست لها مقومات الوجود الذاتى التى تدفعها إلى المنافسة ، ثم إلى مركز القوة الإنسانية بخصائصها الذاتية نفسها .

فهناك إذن نفوس ضعيفة تشتهى القوة فى جوانبها العديدة : إن فى السيطرة ، وإن فى التوسع فى السيادة ، وإن فى امتلاك الثروات والتحكم فيها .

وهذه النفوس الضعيفة ، التى تسعى إلى الحكم عن طريق التنظيمات السياسية ، إن كانت هناك تنظيمات سياسية — تقوم على الفلسفة الماركسية اللينينية ، وهى نفسها تسعى إلى « الثورة » أو « الانقلاب » لتقيم على أثره نظاماً ماركسياً لينينياً .

وقد يبدو أن السعى إلى « الثورة » أو « الانقلاب » يصور شجاعة — وليس ضعفاً — لمن يقوم بالثورة أو الانقلاب ، ولكن السعى إلى الثورة أو الانقلاب يأخذ طريقه أولا من « المؤامرة » بعد « التنظيم السرى » ولا يحتاج التدبير فى أى منهما إلا إلى « الإغراء » مرة و « الخداع » مرة أخرى ... الإغراء بالحكم وبالسلطة ، والخداع بالأيديولوجية ذات الطابع الإنسانى البراق.

ولاشك أن الذى يستجيب إلى الإغراء ضعيف النفس ، وكذلك الذى ينخدع هو أميل إلى تصديق الخرافات ، أكثر من ميله إلى الوقوف على الحقيقة ، والبحث عنها . وهو أيضاً جانب ضعف فى النفس ، وعلى أية حال لا يمثل قوة فيها .

وفى مقابل هذه النفس الضعيفة التى تستجيب للإغراء والخداع فى المؤامرة والتنظيم السرى ، ثم إذا نجحت فى الثورة أو فى الانقلاب أشبعت شهوتها فى التحكم والتسلط من تلك النفس الأخرى التى لا تغريها فتنة الحياة الدنيا ، ويخدعها بريق يتضح كذبه عندالتأمل فيه ، وهى النفس القوية .

هذه النفس القوية كتلك التى نشاهدها عند رسول الله صلى الله عليه وسلم :

وهذه دعوته إلى الحق عندما عرضها :

(أ) لم يُكْرِه أحداً عليها .

(ب) ولم يتخذها سبيلا إلى ملك أو تسلط ، ولا سلعة ، ولا حرفة .

(ج) ولم يقاتل خصومه بسبب نقدهم دعوته أو معارضتهم إياها .

(د) ولم يسىء إلى من يسىء إلى دعوته ، بل سلك طريق الحسنى فى رد إساءته .

(هـ) وجعل الأمر فى شئون أمته « شورى » .

(و) ودعاهم إلى إنفاق « العفو » بعد أداء « الزكاة » .

(ز) ولم يحرمهم من زينة الدنيا ومتاعها ، ولكن منعهم من الشرك الذى يؤدى إلى المادية الطاغية .

(ح) وطلب الوقوف إلى جانب « العدل » و « الإحسان » .

... هذه النفس التى تفعل ذلك هى نفس قوية . تستمتع بظهور الحق وحده ، وليس بالتعذيب والإرهاب للآخرين ، تسلك طريق الصبر على الحق والشدائد والابتلاء بالجوع والحرمان والخوف — فى سبيل الحق وظهوره ، ولكنها لا تسلك سبيل التسلط والاستعلاء والسعى إلى الزعامة والتفرد فيها ، والاقتناء والتوسع فيه .

إن النفس القوية تعطى من نفسها . وإن النفس الضعيفة تأخذ من غيرها.

ولاشك أن الفلسفة الماركسية اللينينية خير سبيل للأخذ من الغير ، ولكنها أضعف طريق للإعطاء للآخرين .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهى توصل إلى إلغاء العدل باسم العدالة الاجتماعية ؟ .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهى تحرم الأفراد من حرياتهم ومن وجودهم الشخصى ؟ .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين ، وهى تدعو الأكثرية الغالبة للانقضاض على الأقلية التى أصبح جناحها مهيضاً باسم صراع الطبقات .

كيف تحمل على الإعطاء للآخرين وهى تدعو إلى الوثنية وعبادة الإنسان للإنسان ؟ .

إن الفكر المادى التاريخى — أو الفلسفة الماركسية اللينينية — هى طريق ضعفاء النفوس الذين يستجيبون للإغراء ، ويقعون تحت تأثير الخداع ، وتهزهم نشوة القوة المادية ، ويمتعهم تعذيب الآخرين .

وإن الإسلام ، وإن دعوة الرسول محمد عليه الصلاة والسلام .. هو طريق النفوس القوية التى ترى قوتها فى التحكم فى شهواتها ، وليس فى الآخرين . وترى عزتها فى السيادة على أهوائها وليس فى استرقاق الآخرين واستذلالهم . وترى متعتها فى القناعة الذاتية وليس فى الشره بمتع الدنيا وزينتها .

إن الإسلام لم يعرف « الإمبريالية » ولن يعرفها . وإنما عرفها الغرب فى ظل الرأسمالية ، ويعرفها أيضاً فى ظل الماركسية اللينينية . وهى التوسع فى السيادة على حساب التوسع فى الحرمان ، إن باسم المال أو باسم العدالة الاجتماعية .

إن إمبريالية الغرب تعرف « الفتات » لتطوى به أعناق الجياع وأصحاب الحاجة فى البلاد الإفريقية والآسيوية .. وإن إمبريالية الماركسية اللينينية تعرف « السلاح » لتقطع به رقاب هؤلاء فى بلادهم .

وإذا لم تكن الرأسمالية هى الطريق الصحيح ، فليست الماركسية اللينينية هى البديل السليم . . كلتاهما تنبثق عن « الأنانية » ، وكلتاهما تتيح التحكم والتسلط ، وكلتاهما تستمتع بحرمان الآخرين أو بعذابهم .

هل يتيقظ المسلمون ويعرفون إسلامهم طريقاً للحياة ، بعد إعادة الإيمان به ؟

إن استغلال « الحرمان » و « شقاء الكادحين » باسم الإنسانية فى فلسفة ماركس ، هو المحور الذى يدور حوله تسلط الماركسية اللينينية واستبداد « الحزب » بالحكم .

ولكى يحافظ الحزب على هذا التسلط يحرص كل الحرص على بقاء الحرمان وبؤس العمال ، ووضعهم الطبقى السابق فيما يسميه الآن بالمجتمع العمالى .

وإن « المال » إذ يلعب الدور الأول فى توجيه الحكم الديمقراطى الغربى فى « الحرمان » يلعب هذا الدور فى التطبيق الماركسى اللينينى .

وإن « الرأسمالية » إذ سببت — وتسبب إذا تركت وشأنها — حرمان

وشقاء للطبقة العاملة فى المجتمع الرأسمالى ، « فرأسمالية الدولة » التى يقوم عليها الحزب الشيوعى ، فى التسلط الماركسى تقصد إلى بقاء « الحرمان » و « الشقاء » للطبقة العاملة ، — كخطة مستهدفة — كى تحول دون تطلعات لبعضهم فى المنافسة على الحكم ، أو فى مباشرة الانقلاب على السلطة القائمة ، إن تحسن مستوى العامل وارتفع إلى إحساسه بالرغبة فى الاستمتاع بالحياة ، بعد ملء معدته ، وتلبية نداء فرجه .

إن العامل فى التسلط الماركسى اللينينى لابد أن « يلهث » فى سبيل لقمة العيش فقط ، ولابد أن تكون حياته كلها ، ونشاطه فيها ، وتفكيره فى مستقبله — إن كان يدرك مستقبلا له — لالتقاط هذه اللقمة من العيش .

قد يصادف ما تدعيه الماركسية اللينينية ضد الرأسمالية الغربية بعض الحق فيما تذكره من أن التوسع فى الإنتاج الاستهلاكى فى المجتمعات الصناعية الغربية ، يعود إلى الرغبة فى تحقيق الربح الوفير لأصحاب رؤوس الأموال فى الإنتاج الصناعى . وحقاً إن هذه الرغبة لدى أصحاب رؤوس الأموال بعض العوامل فى توسع الإنتاج الصناعى فى المجتمعات الغربية . ولكن هناك عوامل أخرى ، من بينها وأهمها :

قدرة المستهلك فى المجتمع الصناعى الغربى على شراء سلع الاستهلاك . وهذه القدرة هى نتيجة « الفائض » من المال فى يده بعد سدّ « الحاجة » فى سبيل لقمة العيش له ولأسرته . وهذا الفائض من المال سببه رخاء الحياة المادية فى المجتمع الذى يعيش فيه عن طريق زيادة الإنتاج ، ووفرة الربح ، واستقرار العملة المحلية التى يسندها غطاء قوى من العملة الأجنبية ، جاء به تصدير فائض الإنتاج إلى الأسواق العالمية .

والحق بعينه ما يقوم عليه مجتمع التسلط الماركسى اللينينى ، من تخطيط لإبعاد كثير من سلع الاستهلاك من التداول فى السوق المحلية — إما بعدم إنتاجها إن كانت هناك قدرة على الإنتاج ، وإما بعدم استيرادها من الأسواق الخارجية — بحجة أن بناء اقتصاد المجتمع على مصدر الصناعة ، بجانب قيام الزراعة على أسس علمية ، يدعو مؤقتاً إلى عدم طرح سلع استهلاكية فى السوق المحلية .

وهذه حجة ستبقى قائمة ما بقى التسلط الماركسى اللينينى نفسه ، لأن السبب الواقعى فى ذلك هو العجز المستمر فى ميزان المدفوعات ، الناشىء عن النقص المطرد فى الإنتاج الزراعى والصناعى إن كانت هناك مصادر للإنتاج الصناعى .

ونقص الإنتاج فى هذا المجتمع يرجع فى الحقيقة إلى « رأسمالية الدولة » بعد إلغاء الملكية الفردية : فالعمل فى مصادر الإنتاج الصناعى والزراعى :

(أ) يصبح الآن « روتيناً » من جهة ،

(ب) وبدون دافع نفسى من جهة ثانية ،

(ج) وظاهرة « تواكلية » من جهة ثالثة .

... ومهما كان وقع الإكراه والتخويف نحو العمل أو الترغيب فيه ، فسيظل هذا العمل فى كمه أقل ، وفى نوعه غير جيد أو غير متقن . وعندئذ لا يكون فائض إنتاج يصدّر ، وإن وجد فلا يستطيع المنافسة فى الأسواق العالمية لقلة « جودته » . ويدفعه فى السوق المحلية آنئذ « احتكار » الدولة من جهة ، والحاجة الماسة إليه « لدى » المستهلكين من جهة أخرى .

ونتيجة ذلك سيظل حتماً :

١ — النقص فى الإنتاج .

٢ — والعجز فى ميزان المدفوعات .

٣ — وقلة الأجور .

٤ — وارتفاع الأسعار ، وبالتالى ضعف القوة الشرائية لدى العامل والمستهلك . . وهذه النتيجة — بما لها من هذه الجوانب الأربعة تؤدى بدورها إلى :

(أ) بقاء مستوى المعيشة منخفضاً لدى العمال :

(ب) وعدم وجود تطلعات إلى حياة أفضل ، رغم ما تبذل الماركسية اللينينية من الحديث عن « الغد الأفضل » .

(ح) واستكانة أفراد المجتمع وبقائهم فى حظيرة « التواكل » على « الدولة » و « الحزب » ، هو الهدف الأخير لهذا التسلط الماركسى اللينينى :

وبمرور السنوات على هذا التسلط ربما يتحول التواكل على الدولة « والحزب » إلى « وثنية » وإلى « عبادة » فليست العبادة إلا خضوعاً واستسلاماً .

ولكن هنا خضوع اليأس واستسلام الذليل ، وليس خضوع المؤمن القوى لله .

* * *

محتويات الكتاب

الصفحة

كتب للمؤلف

١ — الجانب الإلهى من التفكير الإسلامى .
٢ — الفكر الإسلامى الحديث وصلته بالاستعمار الغربى .
٣ — الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر : مشكلات الحكم والتوجيه .
٤ — الفكر الإسلامى والمجتمع المعاصر : مشكلات الأسرة والتكافل .
٥ — الإسلام فى حل مشكلات المجتمعات الإسلامية المعاصرة .
٦ — خمس رسائل إلى الشباب المسلم المعاصر .
٧ — غيوم تحجب الإسلام .
٨ — نظام التأمين بين هدى الإسلام وضرورات المجتمع المعاصر .
٩ — الإسلام فى الواقع الأيديولوجى المعاصر .
١٠ — طبقية المجتمع الأوروبى .. وانعكاس آثارها على المجتمع الإسلامى المعاصر .
١١ — الفكر الإسلامى فى تطوره .
١٢ — الإسلام فى حياة المسلم .
١٣ — رأى الدين بين السائل والمجيب (٣ أجزاء فى مجلدين) .
١٤ — نحو القرآن الكريم .
١٥ — القرآن . . والمجتمع .
١٦ — منهج القرآن فى تطوير المجتمع .
١٧ — المجتمع الحضارى وتحدياته .. من توجيه القرآن الكريم .
١٨ — الدين والدولة من توجيه القرآن الكريم .
١٩ — القرآن الكريم . . يقول .
٢٠ — من مفاهيم القرآن . . فى العقيدة والسلوك .

رقم الإيداع بدار الكتب ٥٢٠٩ / ٧٥